واقع وآفاق التهيئة القطرية فى الجزائر

سويهر نوارى*

مقدمة

إن ما سنحاول الوقوف عليه عبر هذه الصفحات نستشفه من واقع الجزائر بداية من الاستقلال الوطنى ووصولا إلى المرحلة الراهنة، حيث يشكل استشراف المستقبل أهم انشغالات الدولة بالنسبة لمختلف القطاعات ، وإن نظرة خاطفة للصورة الحالية لترابنا الوطنى تعكس تداخل أشكال مختلفة من شغل المجال، تعاقبت على تاريخه عبر أزمنة مختلفة، فالتنظيم المجالى الذى سبق الاحتلال الفرنسى للجزائر والذى كان مبنيا على التضامن الاجتماعى والتكامل المجالى قد حل محله منطق التنظيم الاستعمارى الذى زعزع أسس التنظيم السابق المتوارث عن هذا المجتمع العريق عبر تاريخه الطويل. وغداة الاستقلال الوطنى واصلت الجزائر تسييراقتصادها فى البداية اعتمادا على قاعدة إقليمية موروثة عن العهد السابق ومتميزة بمنطق الاقتصاد الاستعمارى .

فمن ناحية نجد السهول الساحلية ومناطق الاستغلال المكثف والسكان الأوربيين تتمركز فيها معظم الهياكل الأساسية والعمرانية ومن ناحية أخرى نجد باقى البلاد موزعة بين مناطق ذات فلاحة مستغلة آليا والجهات المصدرة لليد العاملة الفلاحية الجزائرية المهمشة والضعيفة التجهيز.

لقد أجبرت ضرورة إعطاء دفع للاقتصاد الوطنى سلطات ذلك العهد على مواصلة توجيه اكبر للاستثمارات نحو الجهات الأكثر تجهيزا وتوفيرا لأفضل العمال تأهيلا والتى يتواجد معظمها على

* أ.د. سويهر نورای- كلية علوم الارض والجغرافيا - جامعة هوارى بومدين للعلوم والتكنولوجيا- الجزائر

الشريط الساحلى وذلك لأن الشغور الذى تركه الاستعماريون جعل هذه الجهات الساحلية كما يشهد بذلك أول إحصاء وطنى للسكان سنة ١٩٦٦م تستقبل آنذاك مددا إضافيا فى شكل حركة هجرة واسعة من داخل البلاد ومن المناطق الجبلية والهضاب العليا .

ولمواجهة مخاطر استفحال الفوارق الموروثة والمتوقعة تم المشروع على سبيل الاستعجال فى عمليات إعادة التوازنات المجالية عن طريق بعث برامج مجالية لفائدة الجهات الأكثر حرمانا فى إطار السياسة المسماة آنذاك بسياسة التوازن الجهوى، عبر سياسة التهيئة القطرية وخاصة فى السنوات الخمس الأولى المتميزة بطموحات هى أكبر بكثير من إمكانيات الدولة الفتية التى استلمت بنى قاعدية اقتصادية مدمرة وخزينة خاوية، ورغم ذلك وعبر جملة من المحاولات الجادة المتمثلة فى إعادة تأهيل الاقتصاد الوطنى وخاصة بتأميم أهم موارد الثروة الوطنية ثم الشروع فى المخططات الوطنية تباعا، ومن خلالها استفادت معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من تنمية متكاملة معتبرة فى عشرية تميزت بتبنى مشاريع هامة على جميع المستويات وفى كل الأقاليم، فمن المخططات الوطنية إلى المخططات الولائية ، فالبلدية، فمخططات التجديد العمرانى، إلى غيرها من المحاولات التى كانت تتسم أحيانا بشىء من العشوائية وعدم الاعتماد على دراسات معمقة تسبق اعتماد المشروع، ونجمت عن ذلك اختلالات كثيرة أضرت بالتنظيم المجالى الوطنى، وفى العشرية الموالية شرع فى سياسة تهيئة قطرية من خلال تقييم ما سبق وتقويم ما هو قائم عبر صلاحيات ولكن كانت دون سلطة فعلية ودون وسائل قوية وذلك حتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضى حيث زودت التهيئة القطرية ولأول مرة بظهور قانون التهيئة القابل للتطبيق عبر كامل التراب الوطنى.

وفى إطار التعامل بمرونة مع التحولات الجديدة وطنيا ودوليا دخلت الجزائر مرحلة أخرى فى مجال التهيئة سميت بسياسة التهيئة التنافسية التى من بين أهم انشغالاتها ضرورة استعادة الوعى الوطنى الجماعى، وضرورة الفهم الجديد للاقتصاد ضمن التراب الوطنى، مع الإقرار بضرورة الاختيار للاندماج فى الاقتصاد العالمى الجديد، هذا الانقلاب المفاجئ فى الرؤى والتصورات وضع البلاد أمام فرضيتين أو أمام شكلين من التنمية وهما: إما تنمية عفوية عديمة التجربة، مثقلة بأعباء ديموغرافية وإرث اقتصادى مهلهل وهذا يعنى قطعا استمرار التقهقر والتخلف، وإما تنمية هادفة تستثمر الأخطاء وتسعى إلى إنعاش التشغيل وتعزيز المدن وأنشطتها والدفع بالتنمية الريفية لجعلها تنمية مستدامة.

وباعتماد سياسة جادة تتمثل فى مشروع وطنى لتهيئة قطرية متكاملة، أهدافها التخفيف من الكثافة السكانية المتنامية على المناطق السهلية التلية والشريط الساحلى، والحد من الطابع الفوضوى والعقيم لحركة العمران الحالية، وترشيد الاقتصاد وسن القوانين ، وخلق أدوات تأطير هذا التحول كما هو معمول به فى كل البلدان التى عرفت نفس التجربة.

فما هو واقع هذه السياسة ؟ وما مدى تطبيقها أو تعميمها على مستوى التراب الوطنى فى الجزائر ؟

قبل الاجابة على هذه التساؤلات فإننا نعرض الخريطة رقم(١) لتوضيح التقسيم الإدارى للجزائر للفترة من ١٩٦٥إلى٢٠٠٥ .

الخريطة رقم(١)

التقسيم الإدارى للجزائر ١٩٦٥-٢٠٠٥ .[١]

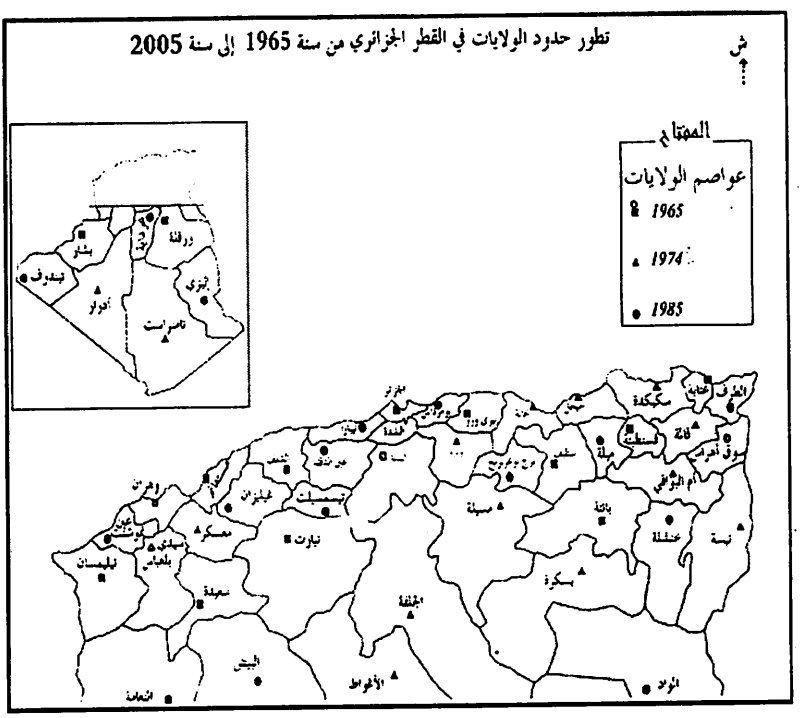

١- واقع سياسة التهيئة القطرية فى الجزائر:

إن سياسة التهيئة القطرية فى الجزائر إذا سلمنا بوجودها فإنها قد خضعت على الدوام لمسعى محدود وغير مستمر مطبوع بضعف الإرادة والتردد واللذين يفسران إلى حد بعيد الوضع المتردى والسائد حاليا على مستوى القطر. وقد عرفت هذه السياسة المعروفة باسم التهيئة القطرية[٢] ثلاث مراحل إنمائية غير متساوية من حيث القيمة:

- فالمرحلة الأولى اتسمت بواقعية نسبية تهيمن عليها العدالة الاجتماعية التى تسعى إلى المساواة.

- فى حين تميزت المرحلة الثانية بصفة رسمية بتطبيق سياسة تهيئة قطرية ولكن بدون توفير الشروط اللازمة لتنفيذها.

-أما المرحلة الثالثة فكانت ترمى إلى محو الاستراتيجيات الاجتماعية الاقتصادية التى وضعتها الدولة فى السابق والتخلى عن كل الأعمال والأنشطة الإقليمية التى سعت إلى خلقها طوال المرحلتين السابقتين على اعتبار أن التهيئة القطرية فى الاقتصاد المخطط لا ينتظر منها شىء كثير طالما أنها بدون وسائل وبدون سلطة حقيقية وبدون هياكل .

١-١ المرحلة الأولى ١٩٦٢/١٩٧٨ . سياسة التوازن الجهوى اكثر منها سياسة تهيئة قطرية[٣]:

غداة الاستقلال وعبر السنوات الخمس الأولى من ذلك الزمن الحامل لطموحات هى اكبر مما تقدر عليها بلاد خرجت لتوها من حرب مدمرة لم تبق ولم تذر ، قضت على معظم البنى التحتية فى كل المدن وتركت شغورا تاما فى كل الأرياف والمناطق ذات الكفاءة الزراعية العالية، وأمام هذا الظرف العصيب والوضع المتردى والمتمثل أيضا فى فراغ الخزينة كان لزاما على السلطة القائمة يومئذ أن تقوم ببعض الأعمال ومنها تأهيل الاقتصاد الوطنى عبر جملة من التأميمات المتواصلة لأهم قطاعات الموارد الاقتصادية الاستخراجية التى كانت تحتكرها مجموعة من الشركات الأجنبية ، وكانت هذه بداية لدخول الجزائر المستقلة لأول مرة مرحلة التخطيط الوطنى بالخطط الثلاثية ١٩٦٧/١٩٦٩ ثم المخططين الرباعيين ١٩٧٠ / ١٩٧٣ و ١٩٧٤/١٩٧٧ وبفضلهما تأكدت حقيقة هامة وهى الاهتمام بإعادة التوازن الجهوى ، وزيادة على مواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى والبرامج

الخاصة خصصت عمليات أخرى على المستوى المحلى: المخططات الولائية والمخططات البلدية للتنمية ومخططات التجديد العمرانى .....

وقد كانت هذه الأعمال بكل تأكيد فعالة وأعطت نتائج إيجابية مثل التقليص من الفوارق فى ميدان الشغل وبالتالى فى المداخيل وفى ميدان التربية وفى تنمية الهياكل الأساسية والتجهيزات والكهرباء وتطوير الصناعات الصغرى والمتوسطة وهذا إذا اقتصرنا على ذكر اكثر الإنجازات أهمية .

غير أن هذه الأعمال والإنجازات كانت محدودة فى الزمان أما فى المكان فلم يكن لها تأثير ملموس على الخريطة الإقليمية. والصورة التى قدمتها نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن عام ١٩٧٧ [٤]خير دليل فى هذا الشان : فالفوارق بين الشريط الساحلى وباقى البلاد تزداد هوتها، وحركات النزوح فى اتجاه المدن خاصة الهامة منها قد انجر عنها عمران فوضوي زاد المشاكل الحضرية تعقيدا. وهكذا صرنا نشهد تبديدا اكبر لأحسن الأراضى الزراعية التى استهلكت لفائدة العمران غير المراقب وإيجاد مواقع للوحدات الاقتصادية التى خطط لها تخطيطا عموديا .

وعلى الرغم من الخطب والتصريحات المعبرة عن المقاصد والنيات الحسنة فان التخطيط الاقتصادى كانت له الغلبة فى التكفل الفعلى بالتنظيم المجالى للتراب الوطنى . لأن منطق نمط التنمية المنتهج كان يمنح الأولوية للصناعة الثقيلة [٥] وللنشاطات الاجتماعية المنبثقة عن توفر المحروقات كمحرك للتنمية ، وهذا الخيار ظل يتماشى بطبيعة الحال ومفهوم تدعيم اكبر الأقطاب الصناعية والحضرية وذلك رغم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التى تترتب عن هذا الخيار الذى كان يتبناه رئيس الجمهورية شخصيا بقناعة راسخة على أنه الخيار الأمثل حسب النظام الاقتصادى السائد يومئذ [٦]

وأمام ما نلاحظه من التدهور الخطير للتراب الوطنى وما ينجم عنه من أضرار، اخذ الوعى بذلك يتجلى للعيان، فوضعت مناهج جديدة، وحددت تصورات أخرى لسياسة التهيئة القطرية فى الجزائر

١-٢ المرحلة الثانية ١٩٧٨-١٩٨٦ سياسة تهيئة قطرية مزودة بصلاحيات ولكن بدون سلطة وبدون وسائل :

تم ابتداء من سنة ١٩٨٠م أى بعد وفاة الرئيس هوارى بومدين تجسيد سياسة تهيئة قطرية

اكثر تأكيدا وجلاء عن طريق سلسلة من الإجراءات فظهرت التهيئة القطرية للمرة الأولى ضمن صلاحيات وزارية وذلك بإحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية وتعنى (القطرية)

كما تأسست فى سنة ١٩٨١ الوكالة الوطنية للتهيئة القطرية التى كلفت على الخصوص بإعداد المخطط الوطنى للتهيئة القطرية ومن جهة أخرى صدر قانونان سنة ١٩٨١ يتضمنان تعديلات وتتميما لقانونى الولاية والبلدية ينصان على صلاحيات الجماعات المحلية ويزودانها بأدوات خاصة للتهيئة القطرية ومنها : المخطط الولائى للتهيئة والمخطط البلدى للتهيئة .

وتزودت التهيئة القطرية أيضا سنة ١٩٨٧ بالقانون المتعلق بالتهيئة القطرية الذى يوضح أدواتها على المستويين: الوطنى والإقليمى ، ويحدد اتساقها وتناسقها لكن بدون أن يتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية . وهكذا لم يتم تحديد إطار إعداد وكيفيات اعتماد المخطط الوطنى والمخططات الجهوية للتهيئة القطرية ولا الأدوات القانونية المحلية الخاصة طبقا لما ينص عليه هذا القانون .

وعلى العموم فان تطبيق أحكام القرارات فى إطار سياسة التهيئة القطرية كان محدودا جدا وهذا لعدة أسباب :

- السياق التأسيسى من جهة إجراءات التخطيط المطبوعة بثقل القرار المركزى والتى أحالت ضرورات التهيئة القطرية إلى درجة ثانية من ناحية أخرى .
- عدم استقرار مهمة التهيئة القطرية وعمليات ربطها المتعاقبة بعدة سلطات وزارية كوزارة التخطيط ، ووزارة الصحة و السكان .
- كما أن منهج التخطيط كان يعطى الأولوية للنظرة القطاعية أى لقطاع الصناعة أو قطاع الزراعة أو قطاع الخدمات أو غيرها ، دون أن يولى اهتماما لواجب التناسق إزاء التوجهات المحلية.
- ومن جهة أخرى فان إضفاء الطابع الاجتماعى وشبه المجانى على الموارد الطبيعية وخاصة الماء،والأرض ، قد اسهم كثيرا فى تبديدها باستبعادها عن الحقل الاقتصادى
- تفضيل التنمية القطاعية على حساب الجانب المجالى يؤدى إلى التضحية بالنظرة طويلة الأمد لتحقيق النتائج ذات الأمد القصير .

و أخيرا فان غياب المناقشة العامة والتشاور ، قد ساهما اكثر فى تهميش الصبغات والخصوصيات المحلية

١-٣ المرحلة الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٤ انحطاط السياسة الترابية والتخلى عن كل أعمال الدولة:

تم التخلى عن كل استراتيجية فتعرضت التهيئة القطرية كغيرها من السياسات الأخرى التى أنتجتها الدولة كالسياسة الأمنية، والاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والدبلوماسية ، ابتداء من سنة ١٩٨٦ لصدمة أزمة الدولة وتحملت عواقبها وأمام أزمة مالية ليس لها مثيل نجمت عن انخفاض سعر البترول وزاد من حركتها تقلبات سعر الدولار، انسحبت الدولة وتخلت من كل عمليات التهيئة القطرية.

ثم إن المواضيع الخاصة بالاقتصاد الحر الجديد قد قضت نهائيا على سياسة التهيئة القطرية وكانت نذيرا لزوال الوظائف المهيكلة للسلطة والجماعات المحلية ، إن أيام شهر أكتوبر١٩٨٨(٧) والأحداث التى أعقبتها قد جلبت الانتباه إلى مدى تفكك الأقاليم وكشفت عن خطورة وضعية الضواحى والتى أصبحت فريسة للتهميش وانعدام الأمن والبطالة (٨) .

والأخطر من ذلك أن مناطق شاسعة ريفية وجبلية كانت ولا تزال تواجه متطلبات العيش والنزوح وتبين بوضوح مدى محدودية نموذج التنمية القطاعية المعمول به فى ذلك العهد وضخامة التصدعات الإقليمية المترتبة عن حالات الفشل هذه ولاسيما تفاقمها الناجم هذه الأعوام الأخيرة عن انسحاب الدولة من الميدان وعن عدم تنظيم الاقتصاد وضبط وتيرته(٩).

إن ضخامة المخاطر المتراكمة بفعل هذه الوضعية تدعو كل الهيئات المتخصصة والسلطات المعنية اكثر من أى وقت مضى إلى التعجيل بتحديد سياسة جريئة للتهيئة القطرية وتوضع تحت شعار الإرادية التجديدية للدولة كضامن للعدالة الاجتماعية والتماسك الإقليمى للبلاد والوحدة الوطنية .

٢- الانشغالات الحالية أو مخاطر التهيئة التنافسية للتراب الوطنى ضمن اقتصاد السوق غير المنضبط :

من الواجب فى هذه المرحلة الانتقالية وتفاديا لكل انحراف من شانه أن يحد على المدى الطويل من جهود التغيير الضرورى أن نضع قواعد تسيير صارمة لاجل تجنيد وتوجيه الموارد المالية والطبيعية والبشرية وإذا لم تتخذ تدابير خاصة بذلك فان الرساميل ستوجه بصفة طبيعية نحو المناطق أو الجهات ذات الإقبال الاقتصادى وهى السهول الساحلية التى تتوفر على منشآت قاعدية هامة وشبكة مدن

كثيفة ، وسكان متكونين مما سينجر عنه تنافس جامح بالنسبة لاستعمال الأرض واختلالات مجالية مضرة بكل عمل تنموى دائم .

هنالك خطر كبير أن نرى بلادنا تحت غطاء المر دودية الاقتصادية تبدد قدراتها الطبيعية المنهكة من قبل وتعمق الفوارق الموجودة بين الجهات والشرائح الاجتماعية فهل تصمد المكتسبات التى تم الحصول عليها بصعوبة فى العشريتين الأخيرتين فى وجه منطق الربح السريع المنجر عن حرية اقتصادية جامحة ومتوحشة؟ وفعلا فان عشرية التسعينيات قد انطوت على جميع المخاطر ما لم تصحبها سياسة إرادية للتهيئة القطرية ،ذات الأهمية من اجل الإعداد المنسق للمخططات الرئيسية للتهيئة على مستوى كل ولاية التى تهم بلديات كل منها . وفيما يخص هذه الأداة الأخيرة المتمثلة فى مخطط التهيئة الولائى فهنالك إمكانيتان اثنتان متاحتان لهذا المشروع .

أولاهما : الإبقاء على مخطط التهيئة الولائى وإدراجه بالتالى فى شبكة المخططات المنصوص عليها فى القانون مع تبسيط محتوى المخططات الجهوية للتهيئة القطرية .

وثانيهما: إلغاء مخطط التهيئة الولائى و إلزام المخططات الجهوية للتهيئة القطرية بتحقيق التوجيهات الخاصة بالبلديات حتى تتكون بصورة مباشرة أدوات التأطير الخاصة بالمخطط الرئيسى للتهيئة والتعمير .ويجب أيضا أن يعاد النظر فى مجموع هذه الأدوات على مستوى الصلاحيات القانونية المسندة إلى كل منها وعلى مستوى القيمة القانونية للتعليمات التى تترتب عنها بالنسبة لمختلف المتعاملين، ويمثل المخطط الوطنى الإطار المستقبلى والتنظيمى الذى يجب على الدولة وفروعها الإدارية أن تسهر على احترامه للوصول إلى الاستصلاح المتناسب للتراب وعقلانيته وشغله وتقوم الأدوات الأخرى كالمخططات الجهوية للتهيئة القطرية ومخطط التهيئة الولائى والمخطط الجهوى للتهيئة والتعمير[١٠]كل فى مستواه بشرح وبيان التعليمات العامة الواردة فى المخطط الوطنى فهى امتداد وإتمام وتفصيل للمخطط الوطنى للتهيئة القطرية وذلك لأن أدوات التهيئة القطرية هذه بصفتها شبكة مدرجة المراتب تمثل التفريع الذى يصل إلى درجة البلديات والمواطنين والإطار التنظيمى الذى يضبطه المخطط الوطنى فيما يخص مبادئ التنظيم والاستصلاح وشغل المجال الوطنى والجهوى والمحلى وكل أداة تكون لها بمجرد اعتمادها قيمة تنظيمية وتفرض نفسها وجوبا على مختلف الفاعلين الذين تطبق عليهم تنظيماتهم .

كما يجب أن تفضى كل أداة إلى إشراك كافة الشركاء فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطنى والجهوى فى إعداد كل مخطط توجيهى للتهيئة والتعمير وفى الموافقة عليه حتى يتسنى تحقيق وفاق يلزم المتعاملين الفاعلين الذين تتجه إليهم تلك الأداة وهكذا يجب أن لا تقتصر المشاركة فى إعداد مخطط وطنى وفى اعتماده على قطاعات وطنية والمتعاملين الوطنيين فى التنمية وحدها بل يجب ان تشمل كذلك كل التمثيليات الجهوية التى يحدد لها أهداف التخصص والتنمية .

هذه الالتزامات تفرض بداهة إعادة النظر بصفة عامة فى القانون المتعلق بالتهيئة القطرية[١١] مادامت هذه الأخيرة لاتضبط بوضوح السلم التدريجى الشامل لأدوات التهيئة القطرية ولا تبين بصريح العبارة الكيفيات التنظيمية التى ينبغى أن تفضى إليها هذه الأدوات ، وهذه العمليات الترتيبية أساسية من اجل التنفيذ الفعلى لاستراتيجية التهيئة القطرية ، على أن سياسة هذه التهيئة لا تقتصر على مجرد قضية أدوات لأنها ذات ارتباط عضوى بنموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تلتزم البلاد به والذى يجب أن تتولى التهيئة القطرية تطويره.

وقد نشهد حينئذ تمركزا ساحليا متزايدا وتراجع الكثير من الأراضى الواسعة من التراب الوطنى والتى كانت زراعية إلى حالة التبور ونشوء أزمة حضرية اكثر حدة وتدهورا متسارعا للوسط الطبيعى و سندفع ثمنا غاليا إذا ما انسقنا وراء منطق الربح السريع وحده مما يستوجب الآتى:

٢-١ أن تعنى السياسة الجديدة الخاصة بالتهيئة القطرية، باستعادة الوعى الجماعى من جديد :

فالدولة بصفتها الضامن لديمومة وسلامة التراب الوطنى والتماسك والاستقرار الاجتماعيين يجب عليها أن تسطر سياسة جريئة للتهيئة القطرية على أن تكون مرنة بالقدر الكافى حتى تسمح بالمرور إلى اقتصاد السوق دون تصدع كبير يلحق بالمجال وبالمجتمع فيقضى على المجهودات التنموية الماضية والمستقبلية وعلينا أن نساير ما يحدث من حولنا ، فالعالم يتغير والاقتصاد يتحول والعلاقة بين الدولة والمؤسسات والأشخاص ليست كما كانت عليه من قبل، لهذه الأسباب يجب على الدولة أن تغير نفسها وسياستها واستراتيجيتها .

وفى هذا الإطار يجب على الدولة أن تكيف تدخلاتها وفق الإشكاليات المجالية الخصوصية : المرونة عند الحفز اوالردع فى بعض الحالات ،والالتزام الأوضح فى حالات أخرى عن طريق التمويل والتقنين أو التنظيم .

٢-٢ ميلاد مادة جديدة تتمثل فى الاقتصاد والتراب الوطنى:

تواجه التهيئة القطرية اليوم إشكاليتين كبيرتين تتطلبان سياسات تفاضلية :

أولاهما: إشكالية التنمية بالنسبة لمناطق ومجالات يعتبر توفير شروط هذه التنمية فيهما مطلبا ضروريا.

وثانيهما: إشكالية التسيير فى المجالات التى تستقبل عددا من الأنشطة والمؤسسات البشرية وكذلك المنشآت الأساسية المترتبة عليها والتى تتطلب هى أيضا سياسة تفاضلية .

إن ضخامة المشاكل المطروحة وأهمية الرهانات سواء على مستوى التنظيم الإقليمى أو على مستوى التنمية الاقتصادية فى السياق الدولى والوطنى جديدة تماما على الجزائر وأن دور الدولة فى هذه الحالة هام ويجب أن يبقى كذلك أو يستعيد هذه الأهمية ، فالدولة العصرية هى الممون الكبير للخدمات العمومية والمنظم للعمل الاقتصادى وبذلك تستعيد الدولة هيبتها ومن ثمة تتكفل ضمن هذه المادة الجديدة المتمثلة فى الاقتصاد والتراب الوطنى بما يلى : أن تحدد الدولة استراتيجية واضحة بصفتها الضامن للسيادة والوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعى، أن تقوم بدور المصحح والمنظم للتوازنات الكبرى الاقتصادية والمالية ، أن تقوم بتنظيم مضبوط ومعدل لحرية المنافسة بين الهياكل والأعوان الاقتصاديين ، أن تقوم بدور صاحب المشروع للهياكل الكبرى والتجهيزات المهيكلة، كالأعمال الكبرى فى مجال الرى، والثروة المائية، والاتصالات ، والتعليم العالى، والتكوين والبحث .

وبهذه الصفة يكون دور الدولة دورا حاسما وعليها أن تضبط الاستراتيجية المطلوبة وتبين حدود تداخل المتدخلين المحليين كالبلديات ،والولايات ،والتجمعات ذات المصالح المشتركة إلى غير ذلك... ، وتعرف بمجالاتها واختصاصاتها وتحدد علاقاتها مع كل طرف من هذه الأطراف .

فالدولة يجب عليها أن تحدد نمط الإجراءات المعدلة والحافزة وكيفيات تطبيقها ، كالجباية مثلا، والمساعدات والاعتمادات ذات الأفضلية والإعفاء من الجباية . لذلك فدورها حاسم فى التنمية الجهوية عن طريق الاستثمارات ذات الأولوية بتوفير شروط التنمية ، كالمنشآت الكبرى ، والتجهيزات الاجتماعية، وإحداث مناصب الشغل ، والتكوين وغيرها..... ولكن قد تكون اللامركزية فخا محتملا فهى قد توسع نزعاتها تحت غطاء الفعالية والتجانس فتجرد كل عملية خاصة بالتهيئة

القطرية فى نتائجها وتجعلها عقيمة إذا لم توضع بكل عناية معالم لأدواتها وقواعد لعبتها .

إن تعدد العوامل المتداخلة فى قرارات التهيئة القطرية وضرورة التوفيق بين الأهداف الوطنية والجهوية والمصالح المحلية يجعل من الضرورى تنفيذ مجموعة من الأدوات والتشاور حول صيغة واضحة لسياسة التهيئة القطرية ، كما أن سياسة التهيئة القطرية يجب أن تتركز قاعدتها على مبادئ التنسيق والمشاركة والانخراط فى جميع القرارات المتخذة والمتعلقة بالتهيئة القطرية . لذلك يتعين فى جميع المسالك الخاصة بمسعى التهيئة القطرية بدءا من التصور السياسى إلى وجوب التنفيذ، تحديد المستويات والهيئات المكلفة بها. وتعيين الإجراءات التطبيقية الخاصة بها . وفى هذا الصدد بالذات يجب إعادة النظر كلية فى النصوص وأدوات التهيئة القطرية المعمول بها حاليا.

٢-٣ أدوات يجب تحسينها وتبسيطها و إعادة النظر فيها:

إن الأدوات التى أسسها القانون المتعلق بالتهيئة القطرية هى المخطط الوطنى للتهيئة والمخططات الجهوية للتهيئة القطرية . فالمخطط الوطنى للتهيئة القطرية الذى اعد لآفاق ٢٠٠٠ دون التشاور مع المتدخلين المعنيين كأطراف شركاء مع الدولة قد تجاوزته الأحداث وصار غير ملائم للظروف الاقتصادية الجديدة والمتعاملين الجدد للمعنيين وهذا بالذات هو الهدف من هذه المقالة، فالمخططات الجهوية للتهيئة القطرية تثير نفس الملاحظات وهى بحاجة إلى إعادة النظر فيها من حيث محتواها وتستدعى نقاشا معمقا يجب أن يشارك فيه جميع من يعنيهم هذا الملف من قريب أو من بعيد من منتجين وإداريين وجامعيين وباحثين وشركاء اجتماعيين و مؤسسات اقتصادية وجمعيات وشبيبة، وهناك أداة لم يؤسسها القانون المذكور وهى مخطط التهيئة الولائى المتضمن فى قانون الولاية . لكن الجزائر تجد نفسها اليوم أمام حدى بديل حيوى لمستقبلها وهما:

أ- إما قبول استمرار حالة التسيب وبالتالى انسداد التوجيهات الحالية وأن ما ينجر عن ذلك هو تراجع الجزائر وانحطاطها .

ب - أو نشدان انتفاضة تكون فيها سلامتها، وتقوم على الوعى الجاد بما يترتب عن ذلك من مخاطر وبالتالى تعمد إلى اختيار نموذج آخر للتنمية من اجل انبثاق مجتمع جديد، وهو ما تسير عليه اليوم ولكن بكثير من الفوضى واللاوعى .

٣- حدا بديل المستقبل : (تنمية عفوية أو تهيئة قطرية إرادية) :

إن درجة الضخامة التى آلت إليها الاختلالات السكانية والتمزقات الاجتماعية وحالات الإقصاء فى مساحات شاسعة من التراب الوطنى تضع التهيئة القطرية فى صميم تساؤلاتنا الكبرى ، وهناك تحولات عظيمة تجرى فى العالم وفى الجزائر ولا يوجد أى إقليم أو اقتصاد فى منأى أو حماية منها فالعالم يتكيف والتاريخ يتسارع والجزائر التى عاشت فترة طويلة تحت مظلة المركزية صاحبها نمو ديموغرافى كبير نجم عن نظام اقتصادى غير ناجع هى الآن فى مفترق الطرق : فعليها أن تحسن الاختيار حتى لاتبقى خارج التيارات الإنمائية الكبرى وحتى تلتحق بالاقتضاد العالمى الجديد .

ومن ثمة فإن هذا البديل يفترض مسبقا شكلين من أشكال التطور الممكن واختيارا بين سيناريو التقهقر والتسيب وسيناريو التجديد وإعادة التحكم فى المصير.

٣-١ سيناريو الأمر غير المقبول : أو التنمية العفوية والتسيب :

يمكن تقييم المستقبل الذى يرسمه هذا السيناريو من خلال التطورات المتوقعة التى ستطرأ على ترابنا الوطنى وعلى مجتمعنا فى إطار سياسة التسيب التى تمتنع عن التدخل فى التوجيهات الإقليمية للتنمية .

ويكاد يكون من المؤكد مع اقتصاد السوق الجديد أن الشريط الساحلى بالمقارنة مع غيره من المناطق تتوفر له جميع الحظوظ. وهذا يستلزم بداهة المحافظة على جميع الاتجاهات المطورة فى الماضى القريب بل واخطر من ذلك تأكيدها فى ميدان شغل التراب الوطنى وتعميره وتأهيله بالسكان .

وإنه من المؤكد أن التخطيط المركزى على الرغم من عيوبه قد افلح عبر الزمن فى تحقيق استقرار السكان جهويا وقد اتضح اليوم أن النزوح إلى استيطان التل سيشتد فى المستقبل بما سيحدثه من استئناف حركات الهجرة نحو الشمال وفى اتجاه المدن الكبرى نتيجة لتراجع فرص التشغيل فى المناطق الداخلية للبلاد ، وعلى هذه الاحتمالات القادمة يقوم سيناريو مالا يقبل من الأمور كمستقبل محتمل اكثر لبلادنا فى حالة غياب أى استراتيجية حقيقية لتنفيذ سياسة التنمية والتهيئة القطرية على أن الممارسة المنجزة من حيث هذا السيناريو لما لا يقبل من الأمور كانت متفائلة نسبيا لانه لا يدخل فى الحسبان ، استئناف حركة الهجرة بين الجهات المحتملة جدا ، وفعلا فإن سيناريو الأمر غير المقبول المستند إلى الفرضية الديموغرافية المتوسطة التى أعدتها اللجنة الوطنية

للخبراء فى وثيقة خاصة بجزائر ٢٠٠٥ قد أعدت بالاعتماد على إحصائى ١٩٨٧ /١٩٩٨ والتى تفترض استمرار التوجيهات التى سادت خلال الفترة الفاصلة بين سنة ١٩٧٧ و ١٩٨٧ م واحتساب بقائها حول أفقى ٢٠١٠ و ٢٠٢٠م بما فى ذلك التوجيهات الملحوظة فيما يخص استقرار السكان فى المناطق خلال تلك الفترة وهو أمر يثبت اتضاحه خلال الفترة الفاصلة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠م .

ومن حيث تطور توزيع السكان فى البلاد حسب الجهات والمناطق الطبيعية الكبرى يصور هذا السيناريو اتجاهى ما يأتى:

أ- عدد السكان والأعباء الديموغرافية التى سيكون على المنطقة التلية أن تتحملها عاجلا ابتداء من آفاق ٢٠١٠ .

ب- قلة تواجد السكان النسبى الذى سيظل يميز المناطق الداخلية بحلول هذا الأفق بالإضافة إلى تزايد عمق الفاصل الديموغرافى المطلق الذى ينتقل هكذا فيما يخص الصحراء والهضاب العليا مثلا أقل من ١٠ملايين نسمة سنة ١٩٩٠ إلى ما يقارب ١٤ مليون نسمة سنة ٢٠١٠ م والى ١٦ مليون نسمة سنة ٢٠٢٠م فان الجدول رقم (١) يظهر أيضا أن المنطقة التلية ستضم ابتداء من سنة ٢٠١٠ ما يعادل العدد الإجمالى للسكان فى سنة ١٩٨٧م وسيتجاوز هذا العدد ٢٧ مليون نسمة سنة ٢٠٢٠م .

إن هذا التطور المعبر عنه بكثافة سكانية معتدلة لا يدرج فى الحسبان ، الاستئناف الأكثر احتمالا لعملية الهجرة التى قد تعكس كثافة سكانية مقلقة ومأساوية لا تقاوم لشغل المنطقة التلية نفسها، ولو أن الأبعاد النسبية تؤكد بصورة مغلوطة كما سبقت الإشارة إليه وجود ما يشبه حالات إعادة التوازن بين المناطق وهو ما نقرأه فى الجدول رقم (١).

ومن خلال المعطيات المتوفرة فى مختلف الوثائق الإحصائية الرسمية أن الكثافة العامة للسكان تبدو عالية جدا فى المناطق الشمالية للجزائر أى التل والمنطقة الساحلية عموما وذلك ابتداء من ١٩٩٠ وانتهاء بتقديرات ٢٠١٠ و٢٠٢٠ وتنخفض هذه الكثافة بوضوح فى منطقة الهضاب العليا بالتدريج كلما توجهنا نحو الجنوب حتى تكاد تنعدم تماما فى الصحراء، ونظرا لأن الصحراء تغطى ما يزيد عن ٨٠٪ من مساحة الجزائر فإن الكثافة السكانية العامة فى الجزائر تنخفض إلى حوالى ١٣ نسمة فى الكيلومتر المربع سنة ٢٠٠٠ م وهذا ما يبينه الجدول رقم (٢).

وهذه الكثافة العددية فى الجزائر نحاول إبرازها تصويريا عبر الخريطة رقم (٢)

الجدول رقم (١)

التطور الاتجاهى لسكان الجزائر حسب المناطق الطبيعية الكبرى [١٢]

الوحدة مقدرة ب ١٠٠٠ساكن [١٣]

السنوات / الجهات	١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠٠٥		٢٠١٠		٢٠٢٠	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الشمال الغربى	٤٣٣٥		٥٤٤٤		٥٩٧٧		٦٤٩٣		٧٤٣٢	
شمال وسط البلاد	٨٣١٦		١٠٢٢٦		١١١١٨		١١٩٦٦		١٣٤٣٧	
الشمال الشرقى	٣٩٤٨		٤٨٥٤		٥٢٩٠		٥٦٨٨		٣٦٥٣	
المجموع الجزئي للتل	**١٦٥٩٩**	**٦٦,٢**	**٢٠٥٢٤**	**٦٤,٨**	**٢٢٣٨٥**	**٦٤,٣**	**٢٤١٤٧**	**٦٣,٥**	**٢٧٢٢٢**	**٦١,٥**
الهضاب العليا الغربية	١٤٣٥		١٨٧٤		٢٠٩٨		٢٣٢٩		٢٨٠٩	
الهضاب العليا المتوسطية	١٢١٨		١٦٢٩		١٨٤٥		٢٠٦٦		٢٥٨٩	
الهضاب العليا الشرقية	٣٥٤٤		٤٥٩٦		٥٠٤٥		٦٤٤٣			
المجموع الجزئى للهضاب العليا	**٦١٩٧**	**٢٤,٧**	**٨٠٩٩**	**٢٥,٦**	**٨٩٨٨**	**٢٥,٨**	**٩٩٣٥**	**٢٦,٢**	**١١٨٣١**	**٢٦,٨**
الجنوب الغربى	٩٥٦٦		٢٠٨٧		٢٣٧٦		٢٦٦٤		٣٥٣٦	
الجنوب الشرقى	٧٠٥		٩٥٢		١٠٨٦		١٢٣١		١٦٢٨	
المجموع الجزئى للصحراء	**٢٢٧١**	**٩,١**	**٣٠٣٩**	**٩,٦**	**٣٤٦٢**	**٩,٩**	**٣٩٢٥**	**١٠,٣**	**٥١٦٤**	**١١,٧**
المجموع الكلى للوطن	**٢٥٠٦٧**	**١٠٠**	**٣١٦٦٢**	**١٠٠**	**٣٤٨٣٥**	**١٠٠**	**٣٨٠٠٧**	**١٠٠**	**٤٤٢١٧**	**١٠٠**

الجدول رقم(٢)

تطور الكثافة السكانية حسب المناطق الجغرافية فى الجزائر بالنسمة/ كم٢[١٤]

السنوات / الجهات	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
المنطقة التلية	١٧٢,٩	٢١٣,٧	٢٥١	٢٨٣,٥
الهضاب العليا	٢٨,٦	٣٧,٦	٤٥,٩	٥٧,٧
الصحراء	١,٠٨	١,٤	١,٨	٢,٤
الجزائر	١٠,٤	١٣,١	١٥,٨	١٨,٤

الخريطة رقم (٢)

كثافة السكان بالجزائر ، ٢٠٠٢

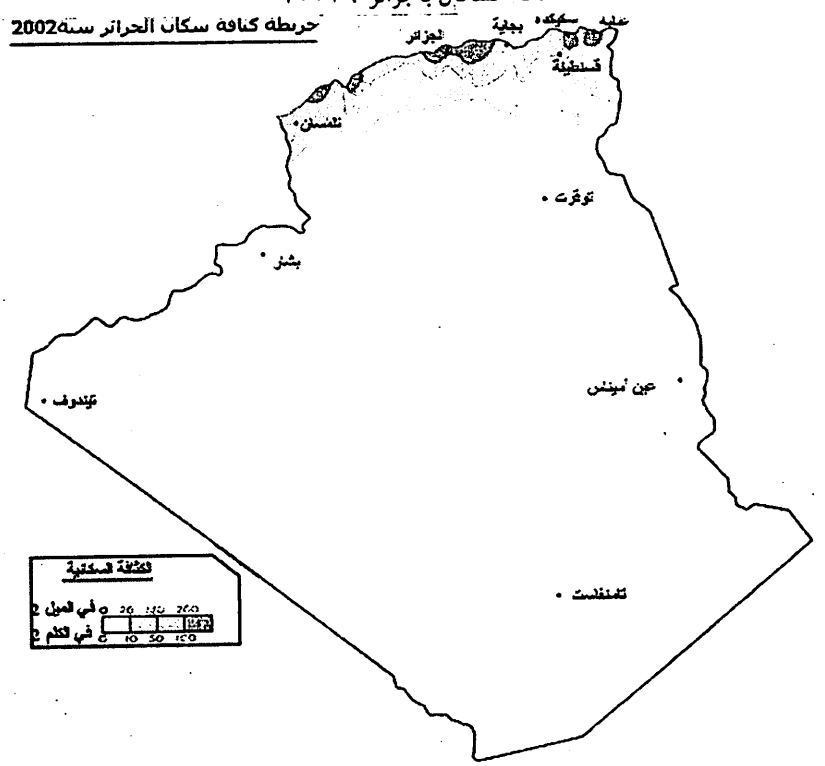

ومن خلال الخريطة والجدول نلاحظ أن المنطقة التلية تنتقل هكذا من ١٧٢,٩ نسمة /كم٢ سنة ١٩٩٠ إلى ٢٥١ نسمة /كم٢ سنة ٢٠١٠ والى ٢٨٣,٥ نسمة/كم٢ سنة ٢٠٢٠م ، ولهذه النتيجة اكثر من دلالة إذا ما طرحنا منها المساحات الجبلية غير المسكونة لأننا نلاحظ أننا ننتقل إلى ٥٩٢ نسمة/كم٢ سنة ٢٠١٠ م والى ٦٨٧ نسمة/كم٢ سنة ٢٠٢٠ م يخص الكثافة السكانية الحقيقية لشغل المنطقة وهذا يفترض توقع كثافات اكثر حدة وشبه حضرية بالنسبة للمساحات القابلة للسكن والاستيطان على مستوى الشريط الساحلى للبلاد. وهو القطاع الجذاب للاستثمارات بهذه المنطقة التلية والتحويل المحتمل وشبه الأكيد لكل السهول الساحلية ، وهى ظاهرة قائمة فعلا فى عدة جهات ذات التمركز العمرانى الكبير بفعل تجاور المدن والضواحى حيث يصعب القيام بسياسة زراعية أو حماية للبيئة بغض النظر عن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة التى ستنجم عن الإفراط العمرانى بالتل وقد تتكون نواحى حضرية حقيقية تضم عدة ولايات فى شكل مدن واسعة لا انقطاع لها .

إن التطور الحضرى للسكان فى الجزائر يعكس حقا حسب نفس السيناريو دعما واضحا للاختلالات السابقة بين التل المختنق والهضاب العليا والجنوب كما هو مبين فى الجدول رقم (٣) وهذا ما تبينه بوضوح الخريطة رقم (٣) الخاصة بمعدلات النمو السنوى لسكان المدن الجزائرية للفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٨ .

الجدول رقم (٣)

تطور سكان الحضر فى الجزائر حسب المناطق الطبيعية الكبرى (حقيقى وتقديرى)[١٥]

السنوات / الجهات	١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠١٠		٢٠٢٠	
	سكان المدن	نسبة التحضر	سكان المدن	نسبة التحضر	سكان المدن	نسبة التحضر	سكان المدن	نسبة التحضر
المنطقة التلية	٨٩٣٦	٥٣,٨	١٢٦٧٤	٦١,٧	١٦١٤٥	٦٦,٨	٢٠٢٩٨	٧٤,٥
الهضاب العليا	٢٩٢٥	٤٧,٢	٥٠٣٦	٦٢,١	٨٠١٠	٨٠,٦	١٠٤١٣	٩٠,٢
الصحراء	١٢٧٤	٥٦,٠	٢٠٧٨	٦٨,٣	٣٢١٠	٨١,٧	٤٦٦٢	٩٠,٢
الجزائر	١٣١٣٥	٥٢,٤	١٩٧٨٨	٦٢,٥	٢٧٣٦٥	٧٢,٠	٣٥٣٧٣	٨٠,٠

الخريطة رقم (٣)

معدل النمو السنوى لسكان المدن بالولايات الجزائرية ١٩٨٧ - ١٩٩٨[١٦].

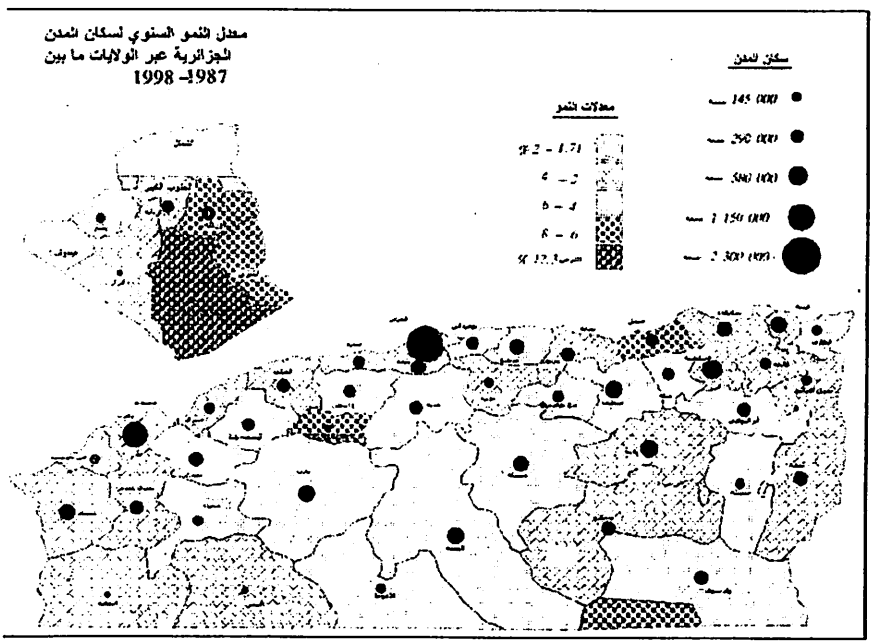

وعلى الرغم من تراكم نمو المدن الكبرى الشمالية الذى يحمله خطأ هذا السيناريو المعدل فإننا نلاحظ فعلا أن المنطقة التلية سينمو حجمها الحقيقى نموا كبيرا من حيث ميزتها فى مجال الهياكل الأساسية الحضرية .

وفضلا عن المخاطر التى يوضحها هذا الوضع الثابت بالنسبة للمنطقة التلية فانه يظهر أيضا أن المناطق الأخرى لن تكون فى منأى عن ظاهرة النمو الحضرى ، بوتيرة عمران عالية جدا والاختفاء شبه الكلى لسكان الأرياف فى حدود سنة ٢٠٢٠ م سواء فى الهضاب التليا أو فى الجنوب مع معدل عمرانى قياسى قد يبلغ ٩٠ فى المائة، وهذا السيناريو يعكس اتجاها ذا مستقبل غير مقبول فى مجال شغل التراب الوطنى لانه يؤكد المآزق الذى تؤدى إليه سياسة التسيب التى لا تهتم بالآثار السلبية الناجمة عن التنمية العفوية حتى ولو نظرنا إلى الأمر بنظرة تفاؤلية واسعة و سيتجلى ذلك واضحا بحلول أفق ٢٠١٠ م فيما يخص الحدود الدنيا الظاهرة للحالة الحتمية والمتمثلة فى كثافة و شغل المنطقة التلية ومعدل اتساع العمران وهذه المآزق تهتم على الخصوص بما يلى :

ليس من المعقول الادعاء بإمكان القضاء على هذه الحركة الجامحة نحو المدن التى ينبغى أن تمتص بطبيعة الحال فوائض الأرياف الديموغرافية بالنسبة إلى مناصب الشغل المتاحة فى تلك الأوساط وانما المطلوب هو توفير مخرج حقيقى لها للحيلولة دون اتجاه هذه الحركات نحو المنطقة التلية عن طريق توجيهها وجهة المدن المعنية بإحداث أنشطة ومناصب عمل وكبح جماحها من خلال النهوض بالتنمية الريفية وعليه فإن أشغال التهيئة الكبرى للتراب الوطنى التى تشمل كذلك الأشغال الغابية وحماية التربة و إصلاحها يجب أن تترتب عليها مرحلة أولى من تثبيت الشباب الريفى بالخصوص وان تنجم عنها كذلك أعمال تكوين موازية لتحقيق استقرار اليد العاملة أو جزء منها على الأقل وتوجيهها لاشغال غابية وحماية التربة و إصلاحها وهذا لصيانة نتائج هذه الأعمال التى تستهدف النهوض بالأنشطة الريفية بجميع أبعادها كالزراعة ، وتربية المواشى ، واستغلال الغابات ...الخ . ولضمان استقرار سكان الريف يجب أن ترفق المناصب المذكورة بجهود تجهيز متميز للأرياف وقراها على صعيد الخدمات العمومية على الخصوص كالتربية ، والصحة ،و الثقافة ، والترفيه .

وينبغى أن نقطع كل صلة بحالة الغموض التى سادت حتى الآن بين الوضع الإدارى وحق التجمعات السكانية فالتجهيزات المقربة من التجمعات السكانية بما فى ذلك مستوى الخدمات الإدارية ليست حكرا على المدن وانما ينبغى أن تساهم أيضا فى تحسين الأطر المعاشية لسكان الريف .

على أن تحسين أطر المعيشة ومقومات الحياة تمثل جانبا آخر من الجوانب الخاصة للجهات الداخلية لأنه ينبغى فى هذه المناطق أن تشمل كذلك الأوساط الحضرية ذاتها حتى تقوى على مضاهاة مدن الشمال و إعطاء الأنشطة الحضرية التى تنشأ على هذا النحو ضمانات بالحصول على الموارد البشرية اللازمة كما وكيفا .

ومن خلال التنظيم الجهوى التدريجى والديناميكى المتمحور على الأشغال الكبرى وترقية الحواضر الكبرى وإنشاء المدن الجديدة وبعث الحياة من جديد فى العالم الريفى وتحسين أطر الحياة فى الجهات الداخلية يمكن تحقيق التوازنات الحيوية التى يتطلبها التراب الوطنى من خلال تجنيد كل شرائح الشباب لإعادة بعث الحياة عبر كل التراب الوطنى لشغله واستغلاله ،كما أن الاستصلاح الكامل والمتكامل لجميع الطاقات والإمكانيات الفلاحية والريفية فى البلاد هو الذى تسوى به مشكلة النزوح الريفى فى أساسه وتخفف بالمناسبة نفسها تبعيتها الغذائية الراهنة .

وينبغى أن تصاحب هذه الاستراتيجية نظرة جيوستراتيجية للموقع الجزائرى مغاربيا ، وعربيا ، وإفريقيا ، مع النهوض بالمناطق الصحراوية والحدودية لجعل هذه الأخيرة مناطق مبادلات وتنمية وتعاون عبر الحدود .

٣-٢ السيناريو المستقبلى :

من الواضح أن جميع أهدافنا الإستراتيجية فى مجال التهيئة القطرية هى أهداف ذات أمدين متوسط وطويل من حيث نتائجها الفعلية غير أن ضمان هذه النتائج يعود فى جزء كبير منه إلى الأمد القصير نظرا لمختلف التعديلات و أعمال الاستقرار والقطيعة المسبقة التى تتوقف عليها قابلية تطبيق هذه الأعمال ونجاحها اللذين تقتضيهما هذه النتائج .

إن حركة الهجرة نحو المناطق الداخلية التى ينبغى الحث عليها من اجل ضمان التقليص الديموغرافى هى من جهة أخرى حاملة لعملية تثمين القدرات البشرية والتجنيد انطلاقا من : إنعاش التشغيل، وتعزيز المدن والأنشطة الحضرية، وترقية التنمية الريفية المستدامة، وتحسين إطار الحياة والمعيشة إجمالا.

٣-٢-١ إنعاش التشغيل:

إن إنعاش التشغيل الذى ينبغى أن تحظى به الجهات الداخلية كالهضاب العليا ، والجنوب ،

والجبال ، يجب أن تضمنه الأشغال الكبرى للتهيئة القطرية، وترقية مناطق التوسع الاقتصادى المبنية على المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وعلى المبادرات الفعالة المحلية أو الفردية، وذلك بوضع برامج متكاملة لتشغيل الشباب بواسطة المؤسسة المصغرة وإيجاد مناصب شغل قريبة من المجمعات السكنية والتى تكون ذات منفعة عامة . إن إحداث مناصب الشغل التى يمكن أن تنال بمقتضاها المناطق الداخلية الأفضلية من خلال تجهيزها، وغيرها من الأعمال المذكورة لا تكفى مع ذلك لتعديل المزايا المقارنة غير الملائمة بصورة فعالة والتى تتميز بها هذه الجهات.

إن الميزة المتراكمة فى المنطقة التلية إذا حللناها من حيث قابلية الاستقطاب لا ترتكز أساسا على عوامل نجاحها المادية أو كتلة مناصب الشغل المتوفرة بل تبدو فعلا وكأنها قائمة بوجه خاص على المدن العاصمية الحضرية الكبرى (١٧) التى تحظى بفرضية توفير الشغل الصناعى و أنشطة خدماتية قيادية وتجهيزات منتظرة وسوق اليد العاملة المتنوعة وبالتالى فهى تشكل من حيث القدرات كتلا جادة كافية لتوليد التنمية الجهوية حولها وتغذيتها والحفاظ عليها .

٣-٢-٢ تعزيز المدن والأنشطة الحضرية:

يجب أن يكون تعزيز المدن والأنشطة الحضرية هدفا متميزا لاشغال التهيئة القطرية الكبرى لان المطلوب، فضلا عن الحواضر الكبرى الضرورية للنواحى الداخلية هو دعم الهياكل الحضرية ولاسيما المدن المتوسطة أيضا فهذه المدن التى يكون البعض منها جديدا يجب أن تطور أو تنجز انطلاقا من النشاطات التى تبدأ بترقية الاستثمار الخاص وهكذا تكون هذه النشاطات وسيلة للتنظيم وجلب النشاطات الأخرى كالسكن، والخدمات، والتجهيزات الجماعية، ومع تعزيز الهياكل الحضرية فى النواحى الداخلية يكون من الضرورى طبعا الاهتمام بالأوساط الريفية التى يعد استقرارها ونموها جزءا لا يتجزا من ترقية هذه الجهات .

٣-٢-٣ التنمية الريفية :

لا تعنى هذه التنمية الجهات الداخلية فحسب ولكنها تكتسب فى مستواها بعدا متميزا كما يجب اعتبار النزوح الريفى الذى تفاقم أمره خلال الفترة الأخيرة تحولا محليا واضحا ، كالنزوح بين الولايات ، من الاهتمامات والانشغالات الكبرى فهو يغذى فى الواقع التعمير الفوضوى ويهدد بتعقيم الأرياف ولا سيما الهضاب العليا والجنوب كما سبق تأكيده. هذه السياسة الجديدة المتمثلة فى

استرداد التراب الوطنى لحيويته يجب أن تستند إلى :

أ- تحقيق مشروع يجند الإيرادات والمبادرات ويحقق الطموح المجدد .

ب- تحديد أهداف ترمى إلى تثمين طاقات البلاد والحفاظ على حظوظها فى التنمية المستدامة وضمان اندراجها فى محيطها الجيوسياسى وفى الاقتصاد العالمى .

جـ- وضع استراتيجية تسمح بتحقيق أهداف من خلال مشروع إرادى للتهيئة والتنمية اللتين تشملان التراب الوطنى كله.

ومما سبق فمن الضرورى إعداد مشروع وطنى يجند له كل الجزائريين فى جميع المجالات والقطاعات حتى يتحقق له النجاح ، فما هو هذا المشروع؟

٤- المشروع الوطنى لتجنيد كل الجزائريين لتحقيق تهيئة قطرية متكاملة:

إن سياسة التهيئة القطرية التى بادرت بها الدولة يجب أن يحملها مشروع تجنيدى من شانه أن يحقق مايلى :

أ- إيقاظ الأمل الجماعى بمنحه جميع جهات البلد وجميع المواطنين حظوظا حقيقية ومتساوية في ترقية قدراتهم وكفاءتهم وتثمينها بفعل التنمية الإقليمية المتوازنة والاقتصاد فى الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية تكفل الاستفادة من الخدمات العمومية والفرص المتساوية فى النجاح والترقية الاجتماعية المكفولة للجميع وعلى كافة التراب الوطنى .

ب- النهوض بطموح متجدد عن طريق تثمين جميع العناصر وعوامل النجاح الوطنية حسب معاملات ملائمة تسمح بتجديد الصلة بالتنمية والتقدم للجزائر على الصعيد الوطنى والدولى .

جـ- إرجاع الثقة إلى الجزائريين بأنفسهم وببلادهم

د - ضمان تماسك وطنى قوى ومصالحة الجزائر مع ذاتها ومع أبنائها من خلال هذه الأهداف والغايات والحفاظ على مصالح الأجيال المقبلة .

٤-١ الأهداف الأساسية للمشروع:

إن النزعتين الكبيرتين اللتين يجب علينا حتما تغييرهما أو التخفيف منهما لآفاق ٢٠١٠م

كأقصى اجل أو كحدود دنيا ممكنة والتى لا يقبل التراجع عنها فى هذا التاريخ، تهمان حسب السيناريو الذى يتجه نحو كثافة السكان فى المناطق التلية، وخاصة فى الشريط الساحلى، والطابع الفوضوى والعقيم لحركة العمران الحالية. وذلك يهدد قطعا المنطقة التلية وتراثها الغنى بمواردها الطبيعية من الإفراط فى استيطانها، وعليه فإن إعادة التوازن السكانى على مستوى التراب الوطني فى انتظار الوصول إلى سياسة ديموغرافية حقيقية يجب أن يمر حتما بتغيير اتجاه حركة الهجرة حديثة العهد لفائدة الجهات الداخلية من البلاد . كذلك فإن التقليص من العبء الديموغرافى الذي يجب أن تستفيد منه المنطقة التلية على هذا النحو هو امر لابد منه في ضوء تنمية دائمة تقوم وجوبا على رفع قيمة الإنسان وانعكاس الاقتصاد وحماية الموارد الطبيعية ولاسيما في الشريط الساحلى من التراب الوطنى . وينطوى الإبقاء على تمركز السكان وبالتالى الأنشطة والأعمال والهياكل الأساسية فى المنطقة التلية على خطر مؤكد وتنشأ عنه كلفة باهضة يؤدى إليها فى جميع عمليات الإنجاز تطبيق المعايير المضادة للزلازل والتى هى ضرورية فى كافة المنطقة للتقليل من مخاطر الزلزال، وخير دليل على ذلك ما حدث فى زلزال ٢١مايو ٢٠٠٣ فى ولايتى الجزائر وبومرداس[١٨]. لأن هذا التمركز نفسه وان كان لا يزال مقبولا ومحتملا فى المستقبل فانه يفرض مواصلة التسيب وتدهور الموارد التى تميز المناطق الداخلية حاليا ولاسيما المساحات الحساسة ، إذ قد تصبح مساحات كاملة من تراثنا الطبيعى مهددة بالتدمير المحقق عن طريق التصحر وتدمير الغابات وبالتالى الاختفاء شبه الكامل للأنشطة الريفية . وهذه الخسائر ستمتد أيضا إلى الهياكل الخاصة بالرى المتميزة والاستراتيجية من خلال التبذير الذى سينجم مباشرة عن التمركزات الكبرى للسكان والأنشطة فى الشريط الشمالى أو من خلال خسائر الاستثمار التى تتسبب فيها حتما الأضرار التى تطرا على الجبال ، كالانجراف ، والتوحل السريع للسدود . وأخيرا ومن مقدمات هذه القيود والعوائق ما تتجلى به الوضعية الراهنة فى الغرب الجزائرى أى فى الإقليم الوهرانى[١٩] من خلال المعضلة التى تجبر على التضحية بالأنشطة إذا ما أردنا الوفاء باحتياجات السكان بتوفير ماء الشرب. وهذه الناحية تزخر بأجود الآراضى الزراعية فى البلاد لأنها أراض بركانية فى كثير من المناطق، وقد تم التخلى عن السقى أو تقليصه إلى أدنى الحدود . كما أن من الضرورى توجيه الصناعة إلى الاستفادة من تحلية ماء البحر على الرغم من كلفتها المرتفعة، التى يصل فيها المتر المكعب الواحد حوالى دولار أمريكى (قرابة ١٠٠ دينار جزائرى) .

٤-٢ النتائج الوخيمة للمشروع:

إن النتائج الوخيمة وبالغة الخطورة ستنجم بكل وضوح عن جميع دروب التهميش الاجتماعى الذى ينطوى عليه قبول مثل هذا التطور فى البلاد ويشمل هذا التهميش فى البداية جميع المناطق التى تقل حظوظها من مزايا التقدم وتعزز فيها ظروف التخلف وسوء التجهيز وظهور مواطن هجرة لم يأخذها السيناريو المحسن ، فى الحسبان . على أن هذه التهميشات لا تنجو منها حتى المناطق الجاذبة للسكان ولاسيما قطاعات التعمير المكثفة التى تتمخض عنها نسب عالية من البطالة وانتشار الاقتصاد الهامشى وتفشى مخاطر الاستياء والامتعاض ، واشتداد دواعى الإقصاء والانفجار الاجتماعى الذى سبق أن عشنا بوادره خلال التسعينيات.

وهذه العناصر من الشؤم والخطورة قادرة على إبطال بعض الأسس الجوهرية التى ينبغى أن تضمنها الدولة، أى العدل الاجتماعى والتضامن الوطنى، والوحدة الوطنية للجزائر إذا ما بلغ هذا التهميش أو الإقصاء درجة ما من الضخامة والاستفحال وهذا بصرف النظر عن الجانب الاجتماعى غير المقبول من هذا التهميش أو الإقصاء ذاته.

٤-٣ السيناريو المأمول :

ويتمثل فى التهيئة القطرية الاستقبالية الإرادية وإنعاش المجال الوطنى من جديد، ويتأتى ذلك بفضل :

أ- الإلزام الحتمى لسياسة وطنية فى مجال التهيئة القطرية، تفرضه المخاطرة غير المقبولة، والتى قد يتعرض لها وطننا ومجتمعنا بفعل التوجهات والنزعات التى أثارتها مراحل التنمية السابقة وأشواطها المختلفة ، والتى قد تزيد فى تفاعلها وتفاقمها سياسة التسيب التى تراهن على التنمية العفوية .

ب- تحاشى التأثير الكبير لوقوع خطر الاختناق متعدد الأشكال الذى سيتجسد حتما فى المنطقة التلية[٢٠] بما سيستهلكه العمران وحده، فمثلا مساحة تقارب ١٠٠٠٠٠هكتار من أغنى الأراضى الزراعية وأخصبها نسجل مساحة ٨٠٠٠٠ هكتار للإسكان وحده بواقع ٣٠ مسكننا فى الهكتار الواحد كمعدل عام.

ج- تجنب التدمير الذى قد يترتب عن هذا التعمير ذاته والذى قد يصيب مجموع المناطق

الريفيـة والزراعـية من خلال الاعـتـداء على الموارد فى الشريط التلى كـالتـربة، والماء، والنبـات ، والمنظومة المناخية، والتلوث بمختلف أنواعه والأضرار الإيكولوجية التى قد تمتد إلى الهضاب العليا، و المنظومة البيئية السهلية بسبب التناقص السريع لسكان الريف أنفسهم حيث أن السكان البالغ عددهم اليوم قرابة الأربعة ملايين نسمة سيتناقصون سنة ٢٠٢٠الى ١٤٠٠٠٠٠نسمة.

د- استحالة تحمل الكلف الزائدة ، ماديا وماليا و تأسيسيا، والمرتبطة بتجهيزات التدارك وكذلك المشاكل التى ستنشأ عن حالة التزاحم الجوارى والاختلاط الذى سيفضى إليه حتما هذا التعمير الذى يفلت من زمام المراقبة سواء بوتائره أو بتعميم انتشاره على مستوى التراب الوطنى ، واستحالة التحكم فى كل ذلك . ومع استحالة القيام بأقل تنمية دائمة فى اجل قصير على التراب الوطنى فقد تتعرض الموارد نفسها إلى تبذير كقاعدة لا تختلف عما حصل فى السابق وتبدو فيه الاختلالات المتراكمة كقضاء محتوم .

وهكذا تبدو آفاق ٢٠١٠ م موعدا لحتمية الاتجاهات المشؤومة التى يقتضيها سيناريو الأمر غير المقبول لان كل المؤشرات والدلائل تنبئ بما سيكون لهذه الاختلالات من وزن لا يطاق يتمثل فيما يأتى : سيتجاوز عدد سكان المنطقة التلية بكثير ٢٠مليون نسمة إذ تستوعب وحدها ما يعادل عدد سكان الجزائر سنة١٩٨٧. توشك الزراعة أن يضحى بها تماما بفعل معدلات التعمير التى تبلغها جميع مناطق البلاد إذ نسجل٨٠ ٪ فى منطقة الهضاب العليا و ٧٠٪ فى منطقة التل، ومن الواضح أن هذه العناصر تجعلنا نتخيل ما ستؤول إليه الحواضر الكبرى ومحيطاتها ولاسيما محيط العاصمة الذى سيقارب عدد سكانه ٦٠٠٠٠٠٠ نسمة ونسبة ١٠٠٠ نسمة / كم٢ الواحد كما تجعلنا نتخيل الصورة التى ستوزع عليها أنشطة البلاد وهياكله الأساسية والحالة التى ستصير إليها الموارد الطبيعية كالتربة ، والماء والمحيط العام .وبغض النظر عن الأضرار الأكيدة المبينة من خلال الاختلالات وحالات التبذير المرتقبة فان السيناريو غير المقبول هذا تنجم عنه عوائق مختلفة أخرى فى شكل كلف وخسائر اقتصادية ونتائج وخيمة وخطيرة.

فما هى هذه الخسائر الاقتصادية؟ إنها تشمل الكلف الحالية الأكيدة لإنجاز الهياكل الأساسية والأطر المبنية وكذا مختلف الخسائر وضروب التبذير فى الأراضى والموارد ، وهكذا فان السيناريو الإرادى لمستقبلنا يقوم على أمدين من حيث الزمن أولهما الأمد القصير وهو أساسى وجوهرى لأنه يكفل فى الواقع تحقيق كافة التعديلات وضروب القطيعة التى ستتمحور عليها وبفعالية وجدوى

أعمال الامدين المتوسط والطويل والمتعلقة بعمليات إعادة التوازن التى تقوم عليها استراتيجية الجزائر فى الأمد الثانى أى الأمد الطويل الخاص بالتهيئة القطرية، ومن أجل ذلك حددت آفاق لهذه التهيئة ومنها :

٤-٣-١ آفاق ٢٠٠٠ :

خصصت فترة السنوات ١٩٩٥- ٢٠٠٠ لتنفيذ الخطوات الأولى لإعادة تأهيل التراب الوطنى، وإرساء الأسس الكفيلة لإعادة الاستثمار بما يتماشى والتحولات الجديدة فى التعامل الإقليمى والدولى. إذ عرفت هذه الفترة انطلاق العمليات الأولى أو البرامج التى تدخل فى استراتيجية تهيئتنا القطرية فى الجزائر والتى لم يطرأ عليها بصفة مباشرة أى اثر يذكر على مستوى التطورات المراد تحقيقها عكس اتجاهها أو تعديلها وتشكل فى الوقت ذاته مرحلة ابتدائية حاسمة نظرا للشروط التى ينبغى أن توفرها لإنجاح الاستراتيجية التى تم الشروع فيها ومن ذلك نسجل النقاط التالية :

أ - مراجعة الإطار القانونى :

تنصب عمليات الضبط والتعديل التى طبقت فى هذا الأمد القصير أساسا على التطبيق الفعلى للقوانين والنصوص والأدوات المتصلة بتسيير التراب الوطنى وموارده فالأمر يتعلق فعلا بتقليص حالات تبذير الموارد الحالية للتربة ، والماء، والغطاء الغابى ... ، وبتطبيق الأدوات والوسائل القائمة مع الاستعداد الدائم فى الوقت ذاته لعمليات الضبط والتعديل هذه لتحيين هذه الأخيرة أو تحسينها .

فالنصوص المتعلقة بقوانين المياه والبيئة والتهيئة القطرية والعقار جديرة بان تراجع أو تتمم أو تعدل بخصوص بعض النقاط الواردة فيها وينبغى إصدار قوانين أخرى تتعلق بالسهوب والجبال والمدن القائمة، والمدن الجديدة ولا مانع من ذلك فى المرحلة الفاصلة من تطبيق الأدوات المعدة سواء المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية أومخططات التهيئة الولائية أو المخططات الرئيسية للتهيئة القطرية ، فالتطبيق الفعلى للمخططات الرئيسية للتهيئة القطرية أمر أساسى سواء بالنسبة لحماية الأراضى الزراعية التى يهددها العمران أو بالنسبة للتكفل التدريجى بالمهام التى يقتضيها التسيير الحضرى بالتشاور مع المواطنين.

ب - إيقاف النزوح الريفى :

والسلسلة الثانية يجب أن ترمى إلى التقليل أو تجنب جميع تنقلات السكان فى الاوقات غير

الملائمة والتى يمكن أن تتولد عن النسبة العالية من البطالة فى المناطق القليلة الحيوية من جبال ، وسفوح الجبال ، وسهوب ... وعن عودة النشاط فى المناطق التلية فالمقصود أولا هو العناية الخاصة بالأوساط الريفية التى يمكن أن تتم لصالحها أعمال متنوعة يتحقق فيها الاستقرار ابتداء من التغير الواسع للخدمات العمومية وتيسير الحصول على القروض والترقية الناجعة لحركة الجمعيات والتعاونيات والمراقبة الصارمة والدقيقة لمختلف الشبكات الطفيلية التى تزيد فى عفونة الوضع بالوسط الريفى ذاته أو تعشش فيه .

جـ - إنعاش الهياكل الكبرى الخاصة بالتشغيل والأنشطة :

والجانب الآخر من هذه العمليات يهم الحركات الديموغرافية بين الجهات التى لا يمكن تجنبها إلا من خلال عملية توازن مستمرة واحتمال منح امتياز نسبى للجهات الداخلية، عن طريق الأشغال الكبرى للتهيئة القطرية، وإنعاش التشغيل وإحداث أنشطة بواسطة اللامركزية الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج سكنية اجتماعية وتجهيزات، وقطيعة مع الأنماط البالية التى لم تثبت جدواها فى مجال التنمية .

إن أعمال القطيعة هذه تهم ابتداء من الأمد القصير جميع التغيرات الأساسية لمواقف وأنماط السلوك أو الإجراءات التى هى شرط لنجاح عمليات الضبط والاستقرار السابق ذكرها أو التطبيق اللاحق لاستراتيجية التهيئة القطرية، ولكى تتم عمليات القطيعة هذه يمكن التخلى عن طرق التخطيط المركزى سواء فيما يخص التطور وتقييم المشاريع أوما يخص معاييرها التعسفية مع عدم إعطاء الأسبقية لنتائج الأمد القصير ، الى جانب ضرورة التنسيق بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وإصدار مختلف الأحكام بكل شفافية ، ثم استئناف وتوسيع الأشغال الكبرى للهياكل الأساسية المخصصة لداخل البلاد على أساس هذا التنسيق القطاعى . وأخيرا الالتزام القاطع من الدولة والإدارة فيما يخص التطبيق الفعلى لجميع أدواتها بمجرد اعتمادها. أما بصدد الأمد القصير المقصود فإن الأمر يتعلق فى الواقع ولاسيما من حيث البرامج والأعمال بتنفيذ كل ما يحضر لأهداف الأمد الطويل ويتوقف عليه تحقيقها بإعادة تثمين الجهات الداخلية على الخصوص .

د - انطلاق برنامج المدن الجديدة وسياستها :

لقد ا ختص الأمد القصير لانطلاق أشغال إنجاز المدن الجديدة التابعة للجيل الجديد من المدن ،

والشروع فى الدراسة الجادة لإنجاز مدن جديدة أخرى .

ومما يلاحظ أنه على الصعيد الديموغرافى العام فان فترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٥م كانت وستظل حاسمة لدعم البرنامج الوطنى للتحكم فى النمو الديموغرافى، وعلى نجاح هذا البرنامج وتعميمه ليشمل التراب الوطنى كله يتوقف عمل ما يأتى : تأكيد ودعم انتقال ديموغرافى، التخفيض المحسوس لما بعد هذه العشرية للضغوط الاجتماعية الحادة التى تتسبب فيها الأجيال الصاعدة .

وعلى ذلك تتوقف حظوظ التقدم والازدهار لهذه الأجيال نفسها والأجيال التى تليها، لأن مبادئ و أهداف السياسات السكانية قد تبناها المجلس القطاعى المشترك والمكلف تحت رعاية وزارة الصحة والسكان بإعادة تصحيح الاستراتيجيات وتحديد خطة عمل وباختصار فان هذه المبادئ والأهداف هى أن : السياسات السكانية ليست منفصلة عن السياق الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتحكم فى النمو الديموغرافى مقوم من المقومات الاستراتيجية الوطنية ، المقررة فى هذا المجال ، ويجب أن يكون مرفقا بالبحث عن توزيع مجالى للسكان اكثر توازنا والعمل فى مجال التخطيط العائلى يقوم على الانضمام الاختيارى من جانب الأزواج لا على الإجبار والقهر وبحيث يدرج تطوير التنظيم العائلى ضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة . و لتحقيق ذلك يلزم الإبقاء على التزام الدولة لتسيير المخطط الوطنى للتحكم فى النمو الديموغرافى ، وخاصة دوره فى دعم الأعمال المنفذة فى هذا الإطار وتنظيمها وضبطها .هذا بالاضافة إلى الجوانب المتعددة التى يستهدفها المخطط الوطنى للتحكم فى النمو الديموغرافى لأتنوع التدخلات التى يقتضيها هذا المخطط تتطلب مسعى قطاعيا مشتركا يستعين على الخصوص بمجموع القطاعات الاجتماعية والتربوية .لذلك يجب أن يستمر البحث والتنسيق العام بين الإجراءات المتخذة فى مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية، والمخطط المسجل فى البرنامج الديموغرافى، وهذا يقودنا إلى الجزم بأن نشاط حركة الجمعيات مكمل لاغنى عنه لعمل السلطات العمومية ويستلزم تحديد إطار التنسيق والتشاور .

٤-٣-٢ آفاق ٢٠١٠- ٢٠٢٠ : استرداد التراب الوطنى واستغلاله[٢١] :

سبق للمخطط العمرانى للتهيئة القطرية الذى أعد فى بداية الثمانينات أن وافق على مبدا التقليص من العبء الديموغرافى للمنطقة التلية من خلال خيار الهضاب العليا الواقعة جنوب المنطقة التلية على طول النطاق العرضى للجزائر أى من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية، لكن عملية

إعادة الانتشار هذه التى لم تباشر طبعا بسبب مواقف سياسية للتهيئة القطرية وطابعها التصادفى آنذاك لم تحدد بالأرقام فى واقع الأمر ولم تشرح أو توضح بصورة كلية . فهذا المبدأ هو الذى يتناوله السيناريو المستقبلى المزمع اعتماده مع ملاءمته للآجال الجديدة وبتحديد كيفيات تنفيذه وكذا فحوى مختلف مراحله ابتداء من سنة ٢٠٠٠ على الخصوص .

فالهدف العام هو احتواء المنطقة التلية للسكان الذين بلغ عددهم سنة ٢٠٠٠م قرابة ٢٠مليون نسمة مع العمل فى الوقت ذاته للتحكم فى وتيرة العمران عن طريق ترقية الأرياف وتحقيق استقرارها ديموغرفيا وإعادة إعمارها بعد النزوح الإرغامى لسكان الأرياف والمناطق المعزولة خلال العشرية المريرة لنهاية القرن العشرين والتى تميزت باكتساح الإرهاب الهمجى لكل التراب الوطنى.

لقد عرفت الأرياف الجزائرية نزيفا حادا متواصلا نتج عنه تدمير كل البنى التحتية والخدمية وتدهور القطاع الزراعى، وتدمير مساكن الفلاحين ورؤوس أموالهم، وكل مصادر أرزاقهم.

إن السكان فى تنام مستمر مما يؤكد الضغط المسجل على المدينة عبر كامل التراب الوطنى، إذ فضلا على أن هذا يشكل عبئا ثقيلا على تراب لم يهيأ بالقدر الكافى، فكيف يكون الأمر وكل المدن تعيش نوعا من التهميش الملحوظ والتقهقر الواضح، مصحوبا بنمو متسارع ، لذلك من الضرورى أن تتماشى التهيئة القطرية مع وتيرة النمو السكانى. وتتركز فرضيات هذا السيناريو بالنسبة للامدين المتوسط والطويل الآتيين على ما يأتى :

- عمليات تقليص ديموغرافى متعاقبة فى المناطق التلية و تتضمن مليونى نسمة فى الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠م وأربعة ملايين نسمة فى الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٠م . وتحديد معدلات عمرانية ابتداء من ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ م للوصول بها إلى حدود قصوى من الاستقرار بين ٧٠٪ و٧٥٪ حسب المناطق سنة ٢٠٢٠م وهذا يقتضى ما يلى:

(أ) إعادة التوزيع السكانى فى المنطقة التلية :

و تهدف أعمال إعادة التوزيع السكانى هذه إلى التصحيح التدريجى للاختلالات الخطيرة التى يشير إليها السيناريو الاتجاهى فى ميدان شغل التراب الوطنى وهذه الأعمال تهم بالطبع السكان الشباب ، لدى دخولهم الحياة العملية وينبغى أن تتم من خلال ترقية المناطق الداخلية كالمدن

الجدول(٤) تطور سكان الجزائر حسب المناطق الجغرافية وفق السيناريو المستقبلى للتهيئة القطرية بالألف نسمة للفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٠ (٢٢)

السنوات / المناطق	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠		٢٠٢٠	
	السكان	السكان	الهدف(*)	السكان	الهدف(*)	السكان
الشمال الغربى	٤٣٣٥	٥٤٤٤	-٥٠٠	٥٩٩٣	-١٠٠٠	٥٩٠٠
شمال الوسط	٨٣١٦	١٠٢٢٦	-١٠٠٠	١٠٩٦٦	-٢٠٠٠	١٠٣٠٠
الشمال الشرقى	٣٩٤٨	٤٨٥٤	-٥٠٠	٥١٨٨	-١٠٠٠	٤٧٠٠
مجموع سكان التل والساحل	١٦٥٩٩	٢٠٥٢٤	-٢٠٠٠	٢٢١٤٧	-٤٠٠٠	٢٠٩٠٠
الهضاب العليا الغربية	١٤٣٥	١٣٧٤	+٥٠٠	٢٨٢٩	+١٥٠٠	٤٩٠٠
الهضاب العليا الوسطى	١٢١٨	١٦٢٩	+١٠٠٠	٣٠٦٦	+١٥٠٠	٥٣٠٠
الهضاب العليا الشرقية	٣٥٤٤	٤٥٩٦	٠	٦٥٤٠	٠	٦٤٠٠
مجموع سكان الهضاب العليا	٦١٧	٨٠٩٩	+١٥٠٠	١١٤٣٥	+٣٠٠٠	١٦٦٠٠
الجنوب الغربى	١٥٦٦	٢٠٨٧	+٣٠٠	٢٩٩٤	+٥٠٠	٤٤٠٠
الجنوب الشرقى	٧٠٥	٩٥٢	+٢٠٠	١٤٣١	+٥٠٠	٢٣٠٠
مجموع سكان الصحراء	٢٢٧١	٣٠٣٩	+٥٠٠	٤٤٢٥	+١٠٠٠	٦٧٠٠
مجموع سكان القطر الجزائرى	٢٥٠٦٧	٣١٦٦٢	-	٣٨٠٠٧	-	٤٤٢٠٠

(*)الهدف : هوالتقليص من العب ء السكانى أو الفائض الديموغرافى على المناطق المشار إليها.

الخريطة رقم (٤)الشبكة الحضرية للجزائر ، ٢٠٠٣ (٢٣)

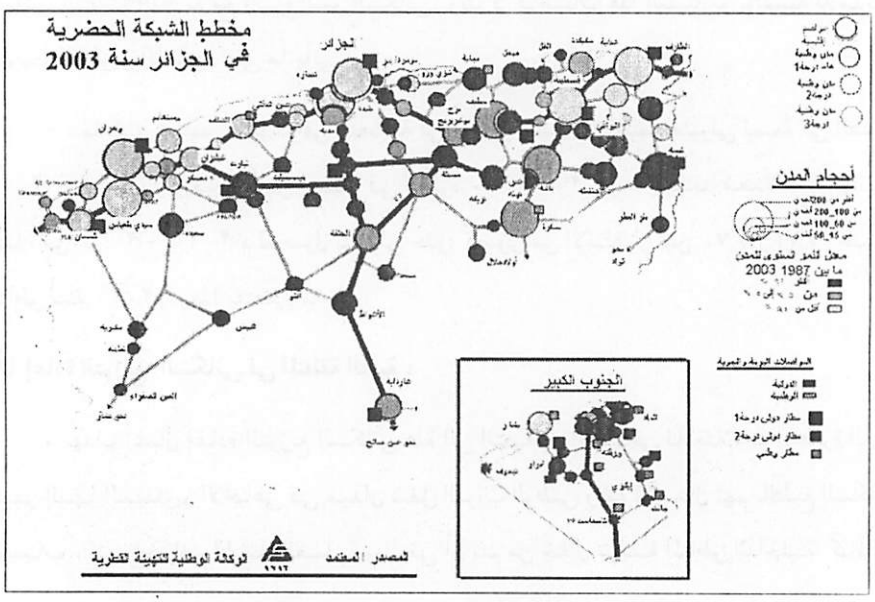

العاصمية الحضرية الإقليمية ، والتنمية المحلية، ومن خلال عملية برمجة متتابعة لصالحهم سواء من حيث البرمجة المقررة إلى استثمارات يتعدد متعاملوها بالضرورة وخاصة من وجهة نظر مبادرة الذين هم فى أغلبيتهم مستقلون وهذا يدل على أن استراتيجية الدولة تنصب كلها من أجل إنجاز هذا السيناريو على محو أو تعويض المزايا المقارنة غير الملائمة على مستوى المناطق والجهات المراد ترقيتها من خلال : توفير شروط الاستقبال الجذابة سواء بالنسبة للنشاطات أو بالنسبة للسكان . واضطرار المدن الجديدة لاستقبال هذه النشاطات وبكيفية أكثر كفاءة وتنظيما وتحكما فى التسيير[٢٤]، وتخصيص الحوافز المالية والمادية المختلفة لتسهيل إعادة الانتشار فى التراب الوطنى عن طريق ترقية النشاطات الصناعية والخدماتية .

ويوضح الجدول رقم (٤) منطلقات واتجاهات نمو السكان حسب الأحجام الديموغرافية المتوقعة وذلك وفقا للحالات الديموغرافية الحالية الخاصة بكل جهة ، سواء بالنسبة لعام٢٠١٠ م أو ٢٠٢٠م، وهكذا تقتصر المنطقة التلية فى حدود ٢٠٢٠م على ٢٠٩٠٠٠٠٠نسمة أى عدد السكان الذى كانت قد بلغته تقريبا فى عام ٢٠٠٠ م إذ لم تكن تضم آنذاك سوى ٤٧٪ من مجموع سكان البلاد .ويمكن أن تتواصل حركة التقليص الديموغرافى بسهولة حيث تستقر حسب نفس الإجراءات عند هذا السقف، أى نحو ٢١ مليون نسمة .

وبالمراهنة على التنقل المقيد ، أو التفضيلى لطلاب الشغل من الشباب وبحسبان انهم سيكونون عائلات ذات ٥ أفراد فى المتوسط اعتمادا على الانخفاض الديموغرافى الملاحظ ، يمكن القيام بتقييم تقريبى لأحجام الشغل الإضافى الذى تستفيد منه جهة الاستقبال المأهولة على حساب الجهات المراد تقليص العبء الديموغرافى فيها . هذه التقديرات لم تعدل فى الحقيقة عن طريق مراعاة تنقل العائلات التى سبق إنشاؤها إذا ما تعلق الأمر بتقييم التقليص من منطقة الانطلاق ، أو الفائض فى منطقة الاستقبال الذى ينجم عن كل فرد نشيط مع اخذ العائلة المكونة التى ترافقه أو الأطفال الذين سيولدون فى مكان الاستقبال بعين الاعتبار . ولكى لا نعقد عبثا هذه التقديرات فإننا نقدر أيضا أن الأشخاص العزب سيختارون أزواجهم من منطقة الانطلاق مما يحدد حجم التنقل الناجم عن حركة كل فرد نشيط ب٥ أفراد.

وبواسطة ضمان مناصب شغل تتماشى والاحتياجات الفعلية للمناطق المراد تغبيت السكان بها يتحقق التوازن الإقليمى المبتغى وتتقلص أو تتراجع بصورة آلية كل الضغوط التى ما فتئت المناطق

الشمالية تعانى منها وبقراءة معطيات الجدول رقم (٥) تتضح الصورة المطلوبة للتوزيع الإقليمى لمناصب الشغل عبر التراب الجزائرى. ويعكس الجدول من حيث البرمجة التفاضلية بالشغل تحقيقا لفائدة مناطق الاستقبال وذلك بتسجيل أعداد إضافية تقدر ب٧٣٦٠٠٠ و٢٩١٠٠٠ منصب شغل على التوالى للهضاب العليا والصحراء خلال العشرية ٢٠٠٠ و ٢٠١٠م وأعداد إضافية أخرى تقدر ب ٨١٩٠٠٠ و ٣٦٠٠٠٠ على التوالى لنفس المناطق خلال العشرية التالية لها وفى المرحلة الثانية توجه تقريبا غالبية مناصب الشغل المراد إحداثها إلى مناطق داخلية .

الجدول رقم (٥) تطور الطلب على الشغل فى الجزائر حسب المناطق الطبيعيه فى الريف والحضر
(وحدة ألف منصب شغل)(٢٥)

السنوات	٢٠٠٠		٢٠١٠		من٢٠٠٠إلى٢٠١٠		٢٠٢٠		من٢٠١٠ إلى٢٠٢٠	
المناطق	م ر (١)	م ح (٢)	م ر	م ح	م ر	م ح	م ر	م ح	م ر	م ح
المنطقة التلية والساحل	٩١٥	١٧٧٤	١١٦٧	٢٢٩٨	٢٥٢	٥٢٤	٩٤٠	٢٣٤٠	-	٤٢
الهضاب العليا	٣٥٥	٧٠٤	٥١٧	١٢٧٨	١٦٢	٥٧٤	٦٢٢	١٩٩٢	١٠٥	٧١٤
الصحراء	١١٢	٢٧٠	٢٠١	٤٩٢	٨٩	٢٠٢	٢٤٩	٨٠٤	٤٨	٣١٢
معدل البطالة	٣٠٪	٣٠٪	١٠٪	٢٠٪	-	-	١٠٪	-	.	.
الجزائر	١٣٨٢	٢٧٦٨	١٨٨٥	٤٠٦٨	٥٠٣	١٣٠٠	١٨١١	٥١٣٦	١٥٣	١٠٦٨

(١) م. ر = منصب شغل ريفى (٢) م.ح = منصب شغل حضرى

وفيما يخص إحداث مناصب شغل كما تم توقعها حسب المناطق فان الأمر لا يتعلق بإعادة التوزيع التفاضلى حسب هذه المناطق للاحتياجات الوطنية المراد إشباعها فى هذا الميدان . ومن حيث البرمجة فان الأعباء ستخفف بالتأكيد لان مناصب الشغل المنتجة فى قطاعى الفلاحة ، والصناعة لا تقابل سوى ثلث الطلبات المقدمة على هذا النحو إذا افترضنا أن كل منصب شغل منتج يقابله عموما منصبان يحدثان فى الخدمات.

(ب) التحكم فى العمران :

تضاف إلى كل الأعمال التى تتم ضرورة التحكم والتقليص فى كل جهة ونزوعات وتائر التعمير. ويهم هذا الجانب الثانى من السيناريو المجهود الواجب تخصيصه للأوساط الريفية عن طريق الإحداث المباشر لمناصب الشغل الفلاحية أو تنقية جميع الأنشطة والخدمات وحتى شبه الصناعية فى هذه الأوساط نفسها التى ليست مقصورة على الأوساط الحضرية .

الجدول رقم(٦) تطور سكان المدن والأرياف حسب المناطق الطبيعية وفقا للسيناريو المستقبلى ب: ١٠٠٠نسمة(٢٦)

السنوات	١٩٩٠			٢٠٠٠			٢٠١٠			٢٠٢٠		
المناطق	س ر (١)	س م (٢)	م ت(٣)	س ر	س م	م ت	س ر	س م	م ت	س ر	س م	م ت ٪
المنطقة التلية	٧٦٦٣	٨٩٣٦	٥٣,٨	٧٨٥٠	١٢٦٧٤	٦١,٧	٧٧٨٢	١٤٣٦٥	٦٥	٦٢٧٠.	١٤٦٣٠.	٧٠
الهضاب العليا	٣٢٦٢	٢٩٧٥	٤٧,٢	٣٠٥٣	٥٠٣٦	٦٢,١	٣٤٥٥	٧٩٨٠	٧٠	٤١٥٠.	١٢٤٥٠.	٧٥
الصحراء	٩٩٧	١٢٧٤	٥٦	٩٦١	٢٠٧٨	٦٨,٣	١٣٤٥	٣٠٨٠	٧٠	١٦٧٥	٥٠٢٥	٧٥
مجموع الجزائر	١١٩٢٢	١٣١٨٥	٥٢,٤	١١٨٦٤	١٩٧٨٨	٦٢,٥	١٢٥٨٢	٢٥٤٢٥	٦٦,٩	١٢٠٩٥	٣٢١٠٥	٧٢,٦

(١) س.ر: سكان الريف (٢) س. م: سكان المدن (٣) م.ت: معدل التحضر

الهدف بالنسبة إلى التطور المستقبلى هو ثبات معدلات التحضر فى مختلف المناطق بنسبة ٦٥٪ و ٧٠ ٪ عام ٢٠١٠م ومعدلات التحضر نفسها بنسبة ٧٠ ٪ و٧٥ ٪ عام ٢٠٢٠م ، فالمجهودات المطلوب بذلها فى الأوساط الريفية حسب توجهاتها المختلفة كتوفير الشغل والتجهيزات، يجب الأخذ بها وفق التالى : بالنسبة للأمد القصير أى الفترة٢٠٠٥-٢٠١٠ ضرورة أو محاولة القيام ما أمكن وحسب المناطق بمعالجة الاحتياجات التى تقتضيها الأعباء الديموغرافية المطلوب إبقاؤها فى الأوساط الريفية أى فى حدود ٧٧٨٢٠٠٠ نسمة فى المنطقة التلية و ٣٤٥٥٠٠٠ نسمة فى الهضاب العليا و١٣٤٥٠٠٠ نسمة فى الصحراء .- وبالنسبة للأمد الطويل بنحو الفترة ٢٠١٠م - ٢٠٢٠ يجب تلبية الطلبات الإضافية التى تنجم عن زيادة سكان الأرياف عدا المنطقة التلية بنحو ٦٩٥٠٠٠ نسمة فى الهضاب العليا و ٣٢٠٠٠٠ نسمة فى الصحراء بمعدل ٥ أفراد تحت كفالة كل منصب فلاحى مشغول بمتوسط ٦ أفراد فى كل عائلة . يمكن تقدير الحالة المثلى التى يجب أن تؤول إليها المناصب المتاحة فى الأوساط الريفية فى أفقى ٢٠١٠- ٢٠٢٠م وفيما يخص الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م يتمثل الجهد فى بلوغ أحجام الشغل الريفية الضرورية لتثبيت السكان بالنمط المرغوب فيه وحسب المناطق بغية الحد من وتائر النمو العمرانى التى كانت سائدة وتضبط أحجام الشغل هذه كما يوضحه الجدول رقم (٧) مع مراعاة معدل البطالة الذى يجب أن ينخفض فى الأوساط الريفية إلى ١٠٪ على الأقل. أما بالنسبة للفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٠ م فإن الأمر يتعلق بالحث على إحداث مناصب شغل ريفية إضافية فى كل منطقة يتطلبها تطور السكان الوارد فى السيناريو المستقبلى : حيث يؤدى على مستوى المنطقة التلية إلى تقليص سكان الأرياف بنحو ١٥١٢٠٠٠ نسمة وعليه يمكن التفكير فى تقليص معدل البطالة بها وتحسين الإنتاجية الفلاحية بالخصوص، وسيبلغ فائض مناصب العمل المراد تخصيصها للعاطلين عن

الجدول رقم (٧) مناصب العمل المحدثة أو الواجب إحداثها فى المناطق الريفية الجزائرية بين عامى ٢٠٠٠-٢٠١٠ (٢٧)

المناطق	سكان الريف فى سنة ٢٠١٠	مناصب الشغل اللازمة فى المناطق الريفية
المنطقة التلية	٧٧٨٢٠٠٠	١١٦٧٠٠٠
الهضاب العليا	٣٤٥٥٠٠٠	٥١٧٠٠٠
الصحراء	١٣٤٥٠٠٠	٢٠١٠٠٠
مجموع الجزائر	١٢٥٨٢٠٠٠	١٨٨٥٠٠٠

العمل أو تقليصها لتحسين الإنتاجية ٢٢٦٨٠٠ منصب .

أما بالنسبة للمنطقتين الأخريين فان الفائض فى سكان الأرياف سيتطلب على العكس من ذلك مناصب ريفية كثيرة خلال تلك الفترة أى الإبقاء على معدل البطالة فى حدود ١٠ ٪ أى : ١٠٥٠٠٠ منصب شغل للهضاب العليا وحوالى ٤٨٠٠٠ منصب شغل للصحراء وهذه الأهداف قابلة للتوقع والتحقيق تماما لأن الأمر لا يتعلق بمناصب شغل زراعية وحدها بل بمجموع النشاطات التى يمكن تطويرها فى الأوساط الريفية بما فى ذلك الخدمات التى تدعم وتضمن حالات الاستقرار المنشودة ومختلف الأنشطة الصناعية أو شبه الصناعية الملائمة للأوساط الريفية .

٤-٣-٣ مزايا السيناريو الإرادى وشروط تنفيذه :

يعتبر هذا السيناريو المسطر ذا طابع اقتصادى لأسباب عديدة وليس بالنظر إلى المخاطر وحدها ولكن بالنظر أيضا إلى الكلف المباشرة التى تتولد عن السيناريو الاتجاهى على انه يتطلب عمليات دعم وشروطا مختلفة على مستوى الوسائل والأدوات الملائمة تقنيا ومؤسساتيا لتنفيذه :

(أ) اقتصاديات السيناريو :

فى مجال الاقتصاديات الممكن تقييمها فى شكل كلف مباشرة نذكر أهمها فيما يلى :

- الاقتصاد الشمولى الذى يؤدى إليه التعطيل فى وتيرة العمران بالنسبة للبلاد (٢٠٠٠٠٠٠ من سكان المدن عام ٢٠١٠م و حوالى ٣٠٠٠٠٠٠ من سكان المدن عام ٢٠٢٠م).

- الاقتصاد الأكيد على نحو اكثر والذى يتحقق بالنسبة للمنطقة التلية ذات العدد الأقل من

٧٠٠٠٠٠٠ نسمة من سكان المدن عام ٢٠٢٠م . ومادام خطر الزلازل بالشريط الساحلى قائما فإن تكاليف العمران والتجهيزات والهياكل الأساسية تكون أكثر ارتفاعا على اعتبار احترام معايير البناء المقاوم للزلازل والتنظيم الخاص للمساحات المبنية . ولابد من التأكيد بالنسبة للمنطقة التلية على الفرصة الإضافية التى يتيحها هذا التعطيل العمرانى فهو يسمح للمدن العاصمية والساحلية الكبرى بصفة خاصة الاستفادة منها والتى يكون من المستحسن لها ومن الممكن أن تحدد سقف النمو أو التوسيع فيها . أما بالنسبة إلى الاقتصاديات غير المباشرة فان الأمر يتعلق بداهة بجميع عمليات المحافظة على المواد والبيئة التى يستلزمها هذا السيناريو نفسه وهى: المحافظة على الأراضى الفلاحية والحد من التلوثات الحضرية والصناعية بالنسبة للمنطقة التلية ، والمحافظة على توازنات الوسط فى الهضاب العليا مع البقاء على شغل الأراضى الريفية وتنميتها ، بالاضافة إلى الفوائد الجيوستراتيجية التى يمكن انتظارها من مناطق سكنية اكثر كثافة بالصحراء إذ يزيدون عن ١٦٠٠٠٠٠ نسمة عام ٢٠٢٠م . واخيرا إعادة توازن اكثر سهولة واكثر سرعة لشغل البلاد بالنسبة للمراحل التالية .

(ب) إمكانية تنفيذ السيناريو .

على الرغم من اقتصاديات هذا السيناريو والمزايا السابقة له إلا أن تنفيذه يطرح عدة شروط تتناول الطاقات والوسائل الواجب تجنيدها ابتداء من الامدين القصير والمتوسط وخاصة المرحلة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م ، التى يجب أن يتم خلالها وبصورة ملموسة وغير قابلة للتراجع تنفيذ جميع الأعمال التى يتوقف عليها عكس اتجاه النزعة والواجب تجسيدها حتما فى أفق ٢٠١٠م . حيث تهم هذه الأعمال طبعا جميع المجهودات التى يجب أن تستفيد منها الجهات الداخلية ابتداء من الأمد القصير حتى يتم استئناف حركات الهجرة التى تنجم عن انطلاق اقتصادى لا يهتم بالمزايا المقارنة غير الملائمة التى تعانيها حاليا هذه الجهات . كما يبدو أن المحور الأساسى لشروط قابلية تنفيذ السيناريو الإرادى وهو بكل بداهة الماء، لذلك يجب التعجيل بتحويل الماء فى اتجاه الهضاب العليا نحو ما يجسده مقدما سد بنى هارون فى ولاية ميلة لتموين ولايات قسنطينة وباتنة وخنشلة وأم البواقى وجيجل فى الشرق الجزائرى بما يقارب ١مليار متر مكعب من المياه السطحية، وكذلك سد بوهارون الذى يحول ماؤه إلى منطقة بوغزول وعين الحجل بكل من ولاية الجلفة وولاية مسيلة على التوالى فى الوسط الجزائرى، وعدد آخر من السدود الأقل حجما ولكنها مهمة إقليميا.

فالأمر يتعلق حينئذ ابتداء" من الأمد القصير بالقيام بأعمال فى الجهات الداخلية[٢٨] كالهضاب العليا والجنوب من شأنها أن تعوض حالة الحرمان الحالية و إعدادها لتطوير قدراتها الفعلية فى النمو على الأمد القصير ، يضاف إلى الحوافز المالية المختلفة الموجهة آنيا لجذب الاستثمار المنتج إليها بفضل إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإحداث هياكل أساسية كالمؤسسات التعليمية والبحث والمدن الجديدة عن طريق الأشغال الكبرى للتهيئة القطرية التى تسمح بالتنمية المناسبة للنشاطات وبالتالى التنمية الذاتية الجهوية المأمولة .

وستتشكل طاقات إحداث مناصب شغل حجر الزاوية فى إستراتيجية التهيئة القطرية . وبصرف النظر عن القدرات الكلية التى يجب أن يبلغها اقتصاد الجزائر فان هذه الطاقات تستخدم القدرات الذاتية لكل منطقة أو جهة لاستقبال مختلف الأنشطة وتطويرها الفعلى عند تنفيذ السيناريو المتوقع، وهذا الذى يجب من اجله تحضير المناطق المراد تطويرها.

وإذا كانت الشروط المذكورة آنفا تبعث على الارتياح فان هذا التوزيع لا يطرح أية مشاكل خاصة فى الهضاب العليا لاسيما على الأنشطة الحضرية التى تتشكل منها معظم البرامج . على أن الإشكالية مع ذلك مختلفة تماما فى الصحراء بسبب الاحتياطات التقنية التى يجب أن توضع حولها والتصور الذى يجب أن يراهن عليه ضمان إمكانية تنفيذ البرامج المقررة وقابليتها للبقاء والاستمرار.

(ج) أدوات تأطير السيناريو:

ان السيناريو الإرادى للتهيئة القطرية يدرج أدوات خاصة للتنفيذ تتمثل فى الآتى : - تترجم إقليميا أهداف الاستراتيجية المحدودة للتهيئة القطرية وخياراتها. - تؤطر تنظيميا إنجاز هذه الأهداف والخيارات بعد تبنيها واعتمادها .

وإذن فالسيناريو المقترح على هذا النحو هو رسم أولى للمخطط الوطنى للتهيئة القطرية يحتاج إذا ما تم تبنيه إلى تدقيق وتوضيح لكى يفضى إلى المخطط الوطنى الشامل الذى يحدد استراتيجية التهيئة القطرية بالنسبة للآفاق المتوقعة. وفى هذا الصدد ، يجب أن يشكل هذا المخطط الوطنى للتهيئة القطرية ابتداء من اعتماده الإطار المستقبلى القانونى الذى تلتزم الدولة ومؤسساتها الإدارية بتطبيقه من اجل إعادة الانتشار واستصلاح الإقليم وشغله بصفة متوازنة . ويبقى هذا الإطار الوطنى ذا صفة عمومية لأنه يحدد بالخصوص مبادئ الخيارات الكبرى وتوجيهها وعليه لابد من

توضيحها لزوما فيما يخص البرامج نفسها على مستوى مختلف الأصعدة الإقليمية التى توجه إليها هذه البرامج والمشاريع بشكل خاص .

وأول هذه المستويات والجهات التى تتخذها مرجعا ضمن هذا السيناريو تمثل فعلا فى منظور التهيئة القطرية المستوى الأولى لتجسيد إعادة التوازن الإقليمى المنشود وترسيخها فللمناطق المختلفة مجالات للتماسك يمكن بل ويجب أن تنتظم فيها العمليات والبرامج المحددة للاماكن للاقتصاد الدائم من اجل تجميع التضامن الوطنى للجماعات المحلية المتمثلة فى كل ولايات الوطن وعلى أساس هذه الجماعات المحلية بما فى ذلك البلديات التى تضمها يجب أن تقوم المخططات الإقليمية للتهيئة القطرية من اجل توضيح توجيهات المخطط الوطنى وتحديدها وتجسيدها لقواعد وعناصر التنمية والتى من خلالها يمكن لكل مجال إقليمى التكفل بتنميتها ذاتيا.

وهذه المخططات الجهوية يجب أن تردف على مستوى الأقاليم المعنية بمخططات التهيئة الخاصة بكل منها التى تعدها الجماعات المحلية وتنفذها ، فالأمر يتعلق إذا بمخططات التهيئة الولائية والمخططات الرئيسية للتهيئة والتعمير للبلديات ، التى تشترك من خلالها كل جماعة محلية للتهيئة القطرية بتوضيح توجهها ودورها فى المجموعة الجهوية التى يغطيها كل مخطط جهوى للتهيئة القطرية مع التكفل بالعمليات والبرامج الخاصة بها .

وينبغى أن يكون المقصود ابتداء من المخطط الوطنى للتهيئة القطرية [٢٩] إلى المخطط الخاص بالبلدية والمتمثل فى مخطط التهيئة والتعمير ، من حيث أدوات التهيئة القطرية ، وهو إحداث شبكة متدرجة من المخططات الوطنية والإقليمية التى تضمن فى الوقت ذاته التماسك الوطنى الشمولى للاستراتيجية التى يجرى تنفيذها والاستقلالية النسبية التى ينبغى أن تتمتع بها كل مجموعة إقليمية بصفتها طرفا فعالا فى أن استراتيجية تهيئة التراب الوطنى المصوغة فى قالب خطة استقبالية إرادية وسنحاول إيجاز خطوطها البارزة والتى يؤكدها ويبينها بداهة تحيين المخطط الوطنى للتهيئة القطرية و إخراجه إلى الواقع الملموس والذى فرضه على الجزائر أمران اثنان : - حالة البلد الراهنة التى تتميز بالآثار المشؤومة وطنيا غير متحكم فيها حتى الآن ، وخطر التفاقم السريع للاختلالات والتبذير فى إطار اقتصاد سوق جامح ومتوحش، لا تكون فيه المصالح القطاعية ومصالح الخواص منضبطة وموجهة ومعدلة بحضور و إرادة قوية من الدولة باعتبارها الضامنة للمصالح الجماعية العليا للمجموعة الوطنية .

وفعلا فان نموذج التنمية السابق قد ضاقت أنفاسه وجر معه التجاوزات التى انساقت الدولة وراءها، والأزمة التى لم تكد تخرج منها ، ومثل هذه الانحرافات ينبغى أن لا تتكرر ويجب على الدولة أن تحمى نفسها من خلال تطهير الاقتصاد الوطنى عن طريق انتهاج سياسة جريئة فى مجال التهيئة القطرية من أنواع التجاوزات الأخرى التى قد يغذيها اقتصاد السوق الجديد بطريقته الخاصة.

ففى إطار استراتيجية التنمية تقررت منذ الاستقلال ونفذت ابتداء من سنة ١٩٦٧ كان المورد البترولى أساسا لنموذج تنمية ممركزة ذاتيا، وحددت الدولة انطلاقا منه عملها و أشكال هذا العمل وتنظيمه. فالدولة التى أسندت إلى نفسها جميع الأدوات تكفلت بجميع المبادرات وتحملت جميع المسؤوليات عن طريق إدارة ممركزة لا مفصلية . ويرى مخطط التهيئة القطرية أن كثيرا من البنى القاعدية تحقق منها الشىء الكثير فى مجال التنمية المتكاملة ومنها على سبيل المثال شبكة الطرق والمواصلات التى قطعت فيها شوطا هاما يكاد يفضى إلى تكامل تام فى حدود سنه ٢٠١٠ وهو ما تبينه الخريطة رقم ٥ .

ومن خلال وسائل تنفيذ هذا النموذج الإنمائى و كيفيات تنفيذه كان لابد من إضفاء صبغة حكومية قوية على الاقتصاد وطاقات الاستثمار المتنامية باستمرار للوفاء باحتياجات البناء الاقتصادى المشروع والمطالب الاجتماعية ولتلافى النقائص التى لا مفر منها والناجمة عن تسيير موجه تتحكم فيها الإدارة . والواقع أن الهدف المنشود من خلال التصنيع كما كان يتمثل فى بناء اقتصاد متكامل يفلت شيئا فشيئا من التبعية للسوق الدولية . وقد أثبتت الموازنات و الحصائل منذ نهاية السبعينيات إن المؤسسة الوطنية المكلفة بهذه المهمة لم تحقق أهداف التكامل المذكور والمنشود من جهة وأنها كانت - زيادة على نقائصها وسوء أدائها وعدم اشتغالها تقارب ٥٠٪ من طاقاتها - تعمد إلى الاستدانة بصورة مطردة ودائمة .

وبديهى أن عناصر البرنامج الواجب إنجازه فى الأمد المتوسط لضمان الانتقال إلى اقتصاد السوق تؤكد الدور الأساسى الذى تضطلع به الدولة فى مجال التأطير من خلال جمع الأعمال الواجب القيام بها و الآليات المطلوب إيجادها وتنفيذها لتامين الانتقال دونما عوائق أو اصطدامات نحو هذا النظام الاقتصادى الجديد وتامين ضبط هذا النمط الجديد من أنماط تسيير الاقتصاد . ولم تقم الإصلاحات التى نفذت فى مطلع الثمانينات بإعادة النظر فى نموذج التنمية و إنما اكتفت بسبب الإمكانيات المالية التى كان الريع البترولى مازال يوفرها بإدخال تعديلات مع بقاء الدولة هى الكفيلة

الخريطة رقم (٥)

الطرق والمواصلات فى الجزائر الى غاية ٢٠١٠

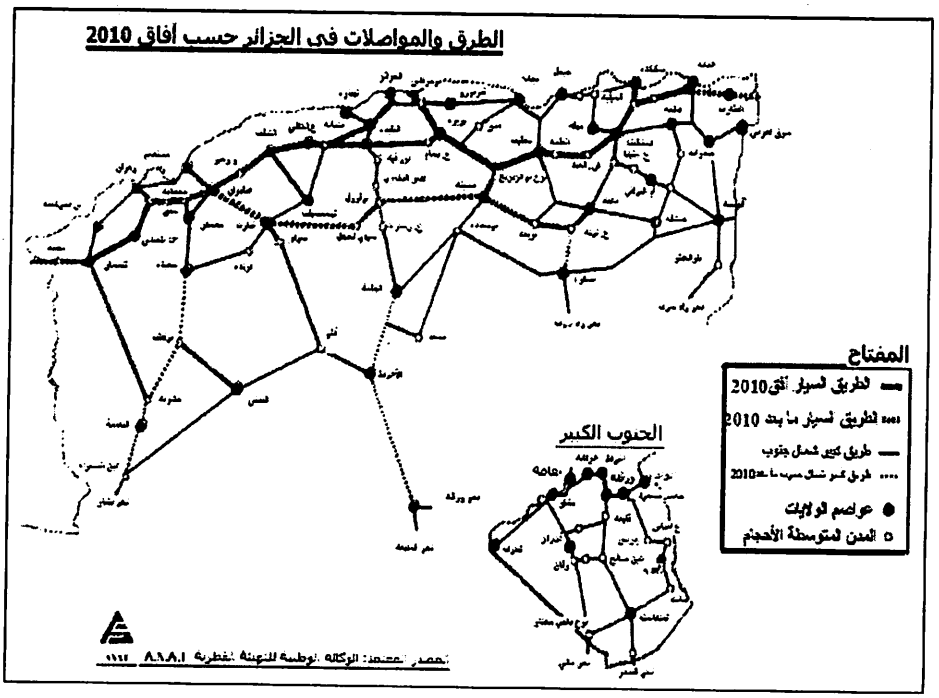

بالخسائر و الأضرار التى كانت تتسبب فيها ظروف تسيير الاقتصاد ، الذى اضعف مسؤولية المسيرين لأنهم لم يعودوا ملزمين فيه بضمان الفاعلية الاقتصادية ومراعاة الاقتصاد فى استعمال الموارد .

لقد كانت السلطة السياسية المنتصبة على راس الدولة تتعهد هذا الشعور بلا مسؤولية بما كانت تقوم به من إلجام لاستقلالية السلطات المحلية والمسؤولين الاقتصاديين وخنق لمبادرتهم وما كانت تصدره من أوامر وتوزعه من أموال وإعانات اجتماعية تزيد فى تفاقم اكتظاظ العمال وتتحكم فى توجيه الأسعار . وكان النموذج خادعا طالما كان الريع البترولى قادرا على تغطية جميع ألوان التبذير التى كانت تتسم به نفقاته وكفيلا بضمان مقدرته على الأداء والسداد الخارجى ولكنه سرعان ما انهار واندحر بطبيعة الأمر عندما فقد هذا الإمكان . وهكذا ظل الاقتصاد الجزائرى غير ذى مناعة من حيث أسعار المحروقات وتقلبات قيمة الدولار وبقى إلى جانب ذلك يعانى عجزا كبيرا فى ميزان المدفوعات التجارية وفى المالية العمومية لم يكن فى الإمكان احتواؤه أو التحكم فيه .

إن الانخفاض المفاجئ للإيرادات الخارجية المتأتية من البترول وحده تقريبا قد كشفت ابتداء من سنة ١٩٨٦م ضروب الضعف الهيكلى فى اقتصادنا وعدم حصانته إزاء الظواهر الخارجية وعند ذلك فقط أخذت ضرورة إجراء إصلاحات عميقة تطفو إلى السطح وتطغى على الشعور وتفرض إجراء تغيير هيكلى لنموذج التنمية التى يجب أن تكون مستدامة متكاملة وقطيعة تامة مع أساليب العمل السابقة حتى يتسنى إعادة إدراج الجزائر ضمن التقسيم الدولى للعمل والاقتصاد العالمى .

ومن الواضح أن هذا الانتقال إلى اقتصاد السوق يفترض النجاح مسبقا فى إعادة التقويم الهيكلى لاقتصادنا فى جانبيه الاقتصادى الكلى و الهيكلى وتنفيذ خطة بديلة للتنمية الحالية.

خلاصة واقتراحات:

إن التنوع الإقليمى والبيئى للجزائر ساهم بقسط وافر فى رسم أبرز معالمها التى حددت أشكال وأنماط التوزيع السكانى وتوزيع مختلف الثروات الوطنية بيد أن هذا التوزيع كثيرا ما كان سببا فى إحداث اختلالات متفاوتة التأثير ما فتئت تشكل عقبات أمام التطور الإيجابى للأقاليم باعتماد تهيئة قطرية غايتها إعادة تنظيم المجال ووسيلتها الموارد الطبيعية والإنسان والقاعدة التحتية القائمة، وبالرغم من التنوع التضاريسى والتربة والمناخ والغطاء النباتى إلا أن التعامل برعونة مع هذه الإمكانات ترتب عنها بعض الإساءة لعناصر المجال، فلقلة أو انعدام الدراسات المعمقة يصعب التحكم فى عناصر الوسط الطبيعى وتسخيرها لخدمة التنمية، فترب المناطق الآهلة بالسكان آخذة فى التدهور والانجراف المتسارع المخرب للقشرة الأرضية المفيدة، وكذا الحال بالنسبة للثروة المائية المتأتية من الأمطار الموسومة بالتذبذب بعدم التحكم فيها، واستنزاف المخزون الجوفى بطىء التجدد، وهنا يقتضى الحال وجوبا إحصاء المواقع المؤهلة لبناء السدود والحواجز المائية تجنبا لضياع ما يربو عن ١٢ مليار مكعب من مياه الثروة المائية السطحية وتعويض العجز المسجل بالنسبة لمياه الرى والصناعة والاستعمالات المنزلية وتنظيم استغلال مياه الفيضانات وإنشاء شبكة هيدروغرافية تخدم المناطق التى تعرف هذه الظاهرة ، وإذا كان هو المعنى أساسا بذلك فالأحرى مستقبلا أن يعاد النظر فى التوزيع الجغرافى للسكان وتحديد مختلف الأسباب فى مناطق الجذب والطرد السكانى وتوفير إمكانات الاستيطان البشرى والاستقرار والحد من تفاقم ظاهرة النزوح الريفى ، وإعادة توزيع القوة العاملة والحد من ظاهرة البطالة التى ما فتئت تزداد حدة بتشيع أنشطة خاملة أو أنشطة بديلة وتقنين الشغل

خاصة فى القطاع الزراعى الذى يجب أن يحظى بتصحيح معمق للأخطاء المسجلة عن تسييره خلال أربعين سنة خلت بإعطاء دفع ملموس للفلاحين من خلال الإرشاد وحسن الاستخدام الصحيح للأرض الزراعية واستصلاح الأراضى الواسعة والصالحة للزراعة فى السهوب والجبال، وتنمية بعض الثروات الهامة والمهملة لسنوات طويلة كالحلفاء والفلين ورعاية الغلال الزراعية وجعلها تستجيب والحاجة الوطنية وخاصة الحبوب والخضر ذات الطلب الواسع، لأن الجزائر تستورد ما يعادل إنتاجها من القمح والمقدر بحوالى ٤٠ مليون قنطار، ونفس الشىء بالنسبة للثروة الحيوانية التى يجب أن تثمن تربية كل الأنواع المتأقلمة مع الجزائر من أغنام وأبقار وجمال ودواجن ، بانتهاج أفضل السبل لتحقيق ذلك بدءا بتهيئة المجال وتنمية كل المناطق القابلة لهذا النشاط،وتحسين الآلية الزراعية الأكثر توافقا مع الطبيعة المتنوعة للتراب الوطنى لضمان الفعالية المثلى، وانتهاء بتهيئة وإعداد الإنسان ذاته كما تقتضيه ضرورة العصر سواء فى المجال الريفى أو المجال الحضرى، فالريف مازال يعانى من أثر تباعد المراكز العمرانية على الأنشطة الريفية مما يستوجب توجيه نمو التجمعات الريفية حتى تساهم فى تنظيم عمران المجال الريفى، وكذلك كبح جماح تضخم أحجام المراكز العمرانية الريفية التى تنمو حسب متوالية هندسية وإنماء الإمكانات الاقتصادية المحلية، وتحسين ظروف العيش فى المسكن الريفى ليستجيب وعادات وتقاليد المجتمع.

وسواء فى الريف أو فى المدينة فإنه من الضرورى جدا إنعاش بعض القطاعات كالنقل الذى مازال دون المستوى المطلوب، والتجارة التى مازالت تهيمن عليها بعض الاحتكارات بسلطة وبدون قانون صارم ، أما قطاع الخدمات فلم يرق بعد إلى مستوى يليق بهذا القطاع الحساس، فتقريب هذه الخدمة المؤهلة وخاصة من سكان الريف مازال بعيد المنال، كما أن التطبيب المتخصص آخذ فى التراجع على مستوى الاستشفاء العمومى، وغير مقنن على مستوى القطاع الخاص، مما انعكس سلبا على هذه الخدمة التى تجردت من إنسانيتها وأصبحت ذات طابع تجارى جشع، أما بالنسبة للخدمة التعليمية فى جميع أطوارها فبالرغم من استمرارها كخدمة عمومية إلاّ أنها آخذة فى التردى طالما أن التأطير المادى والبشرى لا يحظى بأى حوافز وأن معدل إشغال الأقسام الدراسية مازال مرتفعا حيث يزيد متوسط إشغال القسم عن ٥٠ تلميذا فى أغلب المؤسسات التعليمية الوطنية فى الأطوار الابتدائية والثانوية مما يقلل من أداء المهمة التربوية، ونفس هذا التردى هو ما يميز الخدمة السياحية المتدهورة بالرغم من كون الجزائر بمساحتها الشاسعة وتنوعها البيئى والحضارى حرى بها أن تحتل مكانة مرموقة

بالتهيئة الجيدة للمواقع السياحية ذات الإمكانات العالية كالسواحل المترامية الأطراف والجبال الشاهقة والغابات دائمة الاخضرار والحمامات المعدنية والمغارات والكهوف العجيبة بصواعدها ونوازلها والتنوع المناخى الصحى ومواقع التراث الحضارى للوطن، هذه كلها تستدعى حماية وتنمية ولاسيما تطوير قنوات الدعاية والإشهار السياحى، أما بالنسبة للخدمات الثقافية والاجتماعية والروحية فإنها لا تحظى بأى اهتمام لاسيما بعد اعتماد الآلاف من الجمعيات الشعبوية التى مازالت تتلمس معالم الطريق من أجل تطوير هذه القطاعات .

هذه الرؤى والاستخلاصات هى بعض من كل مما لو ابتغت إليها الوسيلة الفعالة والرشيدة لحدث تغيير عميق على المستوى الوطنى والإقليمى فى الجزائر بالنسبة للتهيئة القطرية عموما والتهيئة الإقليمية خصوصا .

الهوامش والمراجع:

١- المصادر: وزارة الاقتصاد والتخطيط: **إحصاء السكان والسكن ١٩٦٦**، اعتماد التقسيم الموروث عن العهد الاستعمارى ، الديوان الوطنى للإحصاء: **التقسيم الإدارى** سنة ١٩٧٤ ص١٥ ، وسنة ١٩٨٤ ص ١٩ ، **الإحصاء العام للسكن والسكان** ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٨.

٢- التهيئة القطرية : يطلق عليها أيضا فى الجزائر التهيئة العمرانية أو تهيئة الإقليم أو تهيئة التراب الوطنى، وبالفرنسية: . Amenagement du territoire

٣- **تقييم مخططات التنمية الوطنية للفترة من١٩٦٥ إلى ١٩٨٣** ، ص ص ١١٢-١٢٢ مطبعة الحزب ١٩٨٣ الجزائر، تحت إشراف حزب جبهة التحرير الوطنى الذى كان الحزب الوحيد الحاكم إلى غاية إعلان التعددية الحزبية المنبثق عن دستور ١٩٨٩

٤- الديوان الوطنى للإحصاء : **التعداد العام للسكان والسكن.** الحصيلة العامة ص ص ١٢-١٨ مطبعة الديوان ١٩٧٧ الجزائر ،

٥- الديوان الوطنى للإحصاء: **الجزائر بالأرقام** ص٩٠ مطبعة الديوان ١٩٨٠ الجزائر

٦- هوارى بومدين ثانى رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة حكم الجزائر باسم الشرعية الثورية من سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٧٨ كان يؤمن بالعدالة الاجتماعية إيمانا عميقا، وله الفضل فى إرساء قواعد الدولة الحديثة، مات ولم يكن بحسابه إلا ٢٠ دينارا

٧- أحداث ٥ اكتوبر١٩٨٨ هى انفجار جماهيرى امتد إلى كل التراب الوطنى كان سببا فى دحر نظام الحزب الواحد وفسح المجال للتعددية الحزبية والديموقراطية المزعومة وإلى اليوم يجهل المحركون الفعليون لهذا الانفجار

٨- على بوعناقة: **الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب** ص٢٢ ديوان المطبوعات الجامعية -١٩٨٧ الجزائر

٩- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى: **التهيئة القطرية والتنمية ٢٠٠٢: العولمة والتنمية الحضرية المستدامة ، وتهيئة المناطق الريفية** ، الجزائر

10- PDAU Plan directeur d amnagement et d urbanisme

١١- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** : قانون التهيئة القطرية السنة٣٨ العدد٧٧ ديسمبر٢٠٠١ ص ص ١٨-٣٠ مطبعة رئاسة الحكومه الجزائر

١٢- مناطق اعتمدها المخطط الوطنى للتهيئة القطرية فى إطار التقطيع الإقليمى للجزائر.

١٣- المصادر: الديوان الوطنى للإحصاء: **تقديرات السكان إلى أفق ٢٠٢٠** ص ص٦٥-٧٠ الجزائر ٢٠٠٠، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة: الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية:**المخطط الوطنى للتهيئة القطرية** الوثيقة المسماة: **الجزائر غدا** ص:٢٣ مطبعة الوزارة سنة ٢٠٠٣ الجزائر

١٤- المصدر : نفس المراجع السابقة الخاصة بالجدول رقم(١)

١٥- المصدر : نفس المراجع السابقة الخاصة بالجدولين رقم(١ و ٢)

١٦- الخريطة من إعداد الباحث اعتمادا على التعدادين العامين للسكان والسكن ١٩٨٧ - ١٩٩٨

١٧- نعنى بالمدن العاصمية فى هذا النص عواصم الأقاليم الجغرافية أو الإدارية الكبيرة فى القطر والتى تعنى باللغة الأجنبية: Les villes Metropoles au niveau regional

١٨- زلزال ٢١ مايو ٢٠٠٣ زلزال مدمر بلغت قوته ٥،٧ درجات على سلم ريختر تسبب فى خسائر بشرية ومادية فادحة ،بوفاة قرابة الألفين من الأنفس وتحطيم آلاف المساكن والبنى التحتية، ورغم مرور عامين ما تزال آثار الصدمة حية والانعكاسات قوية.

١٩- الأقاليم الجغرافية الكبرى فى الجزائر هى الإقليم الوهرانى فى الغرب وإقليم الجزائر فى الوسط والإقليم القسنطينى فى الشرق ، وأخيرا إقليم الجنوب الكبير ويضم كل الصحراء الجزائرية.

٢٠- إن المناطق التلية هى المناطق الواقعة ما بين السهوب أو الهضاب العليا كما تسمى فى الجزائر من الجنوب والسهول العليا والجبال الساحلية من الشمال وهى أهم .المناطق التى تزدهر بها الزراعات الواسعة الخاصة بالحبوب

٢١- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ، **الجزائر وآفاق ٢٠٢٠** ، مطابع الوزارة ١٩٩٥ ص ص ١١-٢٥

٢٢- المصادر: الديوان الوطنى للإحصاء: **تقديرات السكان إلى أفق ٢٠٢٠** ص ص ٦٥-٧٠

الجزائر ٢٠٠٠، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة: الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية: **المخطط الوطنى للتهيئة القطرية، الوثيقة المسماة:الجزائر غدا** ص:٢٣ مطبعة الوزارة سنة ٢٠٠٣ الجزائر

٢٣- من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية للتهيئة القطرية ، الجزائر

٢٤- المجلس الوطنى الاقتصادى والاجتماعى: **ملف المدن الجديدة والاستراتيجية الوطنية حول السكن** الدورة ٤/ديسمبر ١٩٩٦ص٢٣ الجزائر

٢٥- الديوان الوطنى للإحصاء بالجزائر ، وحسابات شخصية للباحث.

ملحوظة : هذه الحسابات مقدرة على أساس وجود أربعة أشخاص فى الكفالة لمنصب شغل واحد فى الوسط الحضرى ، و٥ أشخاص فى الكفالة لمنصب شغل واحد فى الوسط الريفى .

٢٦- المجلس الوطنى الاقتصادى والاجتماعى: **مرجع سبق ذكره** ص١٧

٢٧- المجلس الوطنى الاقتصادى والاجتماعى: **المشروع التمهيدى للاستراتيجية الوطنية للتنمية متوسطة المدى ١٩٩٧** ص١٩ الجزائر .

٢٨- سويهر نوارى : "تنمية القطاع الصناعى فى الجزائر" **المجلة العربية للعلوم** ، ع ٢٤ ديسمبر ١٩٩٤، تونس ص ص ٥٧-٦٢

٢٩ - سويهر نوارى:"تخطيط التهيئة القطرية فى الجزائر" **مجلة المبرز**، ع ٤ مجلة تصدر عن المدرسة العليا للأساتذة الجزائر١٩٩٤.

مراجع أخرى:

١- المجلس الوطنى الاقتصادى والاجتماعى : **تقرير حول التهيئة العمرانية والبيئة**. الدورة الثالثة أكتوبر١٩٩٥، والدورة التاسعة اكتوبر ١٩٩٧ ، **رأى حول الملف المعد من قبل وزارة التهيئة العمرانية والبيئة الموسوم: الجزائر غدا**.

٢- محافظة الجزائر الكبرى :**الجزائر عاصمة القرن الواحد والعشرين ١٩٩٧**.

٣- مارك كوط : **الجزائر أو المجال المقلوب** نشر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ١٩٩٣.

٤- الأمم المتحدة : **مؤتمر قمة المدن حول المؤسسات البشرية (السكن ٢)** اسطنبول ٣-١٤ يونيو ١٩٩٦ .

5- Mohamed Tayeb Nadir : **L'agriculture dans la planification en Algerie** opu 1978

6- O.N.S :Office National des Statistique :**Algerie en quelques chiffres** : L'industrie Agriculture.Tourisme. Transport. Activites economiques et sociales.